وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف-

UNIVRSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf –

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

قسم: العلوم الاقتصادية

السنـة الجـامـعيـة: 2022/ 2023

مذكـرة مـقـدمـة في إطـار نـيـل شـهـادة مـاسـتـر أكـاديـمـي

تـحـت عـنـوان:

ترقية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تـخـصـص: اقـتـصـاد نـقـدي وبـنـكـي

إعداد الطـالـبتين:

- **شاوي عبير**
- **بوكرش إيمان**

إشـراف الأسـتـاذ:

د/ رحيمي عيسى

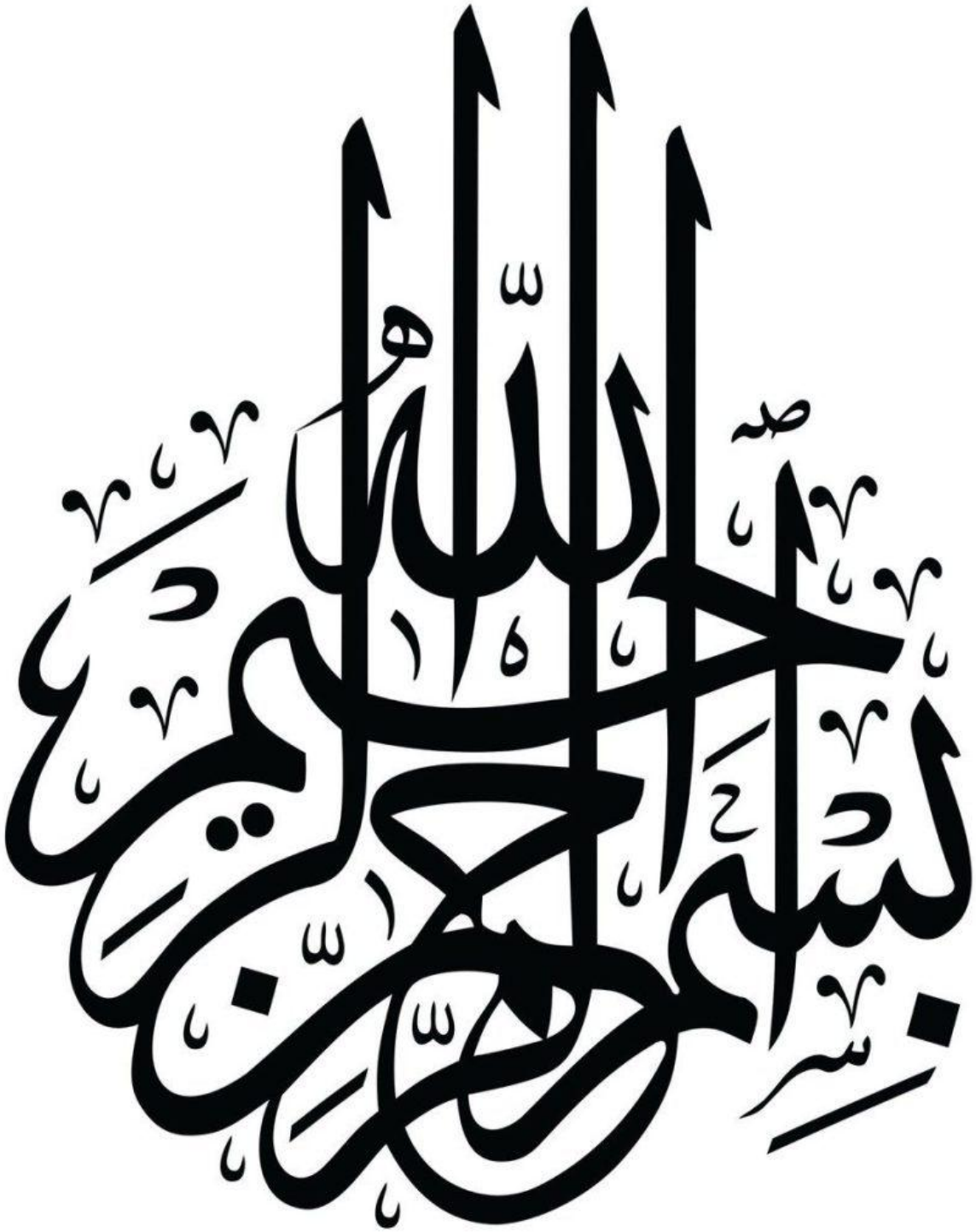
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم، أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور رحيمي عيسى على توجيهاته القيمة التي كانت نبراسا أنار دربي العلمي والبحثي، كما لا يفوتوني أن أتقدم بخالصي الشكر والعرفان إلى الدكتورة شبلي دنيا والدكتورة تحري صبيحة اللاتاني ساعدانا في انجاز هذا العمل بدعمهم لنا وتقديم يد المساعدة.

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولم يتسع المقام لذكر إسمه.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد الله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة هذا العلم إلى من قال فيهما الله تعالى (وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا) سورة الإسراء 113

إلى بهجة القلب والنجمة التي تلمع في ليل عتمتي الملاك الساهر التي تحنو عليا بانفاس العبير وتقف على باب فردوسي إلى ملاذ الأمن في لاحظات الخوف...أمني وامامي وطمئنينتي...أمي الحبيبة "**نجاة**"أطالة الله في عمرها.

إلى النبراس المضيء وسندي الذي لا طالما حلم أن يرى هذا العمل كاملا...أبي الغالي..."**حسن**" أطال الله في عمره.

إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم ويفرح فؤادي بسماعي رناتي ضحكاتهم إخوتي الأعزاء (**علاء الدين وزوجته مريم وابنه تيم أمان الله، محمد الطاهر وزوجته سعاد، رجاء وابنتها امنة ومحمد، وجهاد، ورؤية**)

إلى من كانت ذات الأمانة الخالصة في تربيتي الصالحة جدتي الغالية "**فاطمة**" إلى من لا يفارق مخيلتي وتدمع العين شوقا لرؤيته رحمه الله واسكنه فسيحة جنانه جدي الغالي "**بلقاسم**".

إلى من كانتا أمي الثانية خالتي "**وداد وصباح**" ولا أنسى من كانت تحلو الضحكة بوجودهم صديقتاي **سحر واسماء** والأخت الكبرى **حمامة**

عبير

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ونشكره الى يوم الدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أول من أهدي لهما ثمرة جهدي هذا من قال فيهم الرحمان الرؤوف

(ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا) صدق الله العظيم

الى ملهمي في الحياة وقدوت أيامي الى من علمني كفاحة الصدر وحرمة المسؤولية أبي الغالي (**محمد**)

ربي يطلق سراحوا

الى شمعتي التي احترقت فرحا وسعادة وفخر لأنها أضاءت لنا دروبا في هذه الحياة

اليك أمي العزيزة(**نجاة**)، اليك الفضل بعد الله أدامكي الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم ويفرح فؤادي بسماعي رناتي ضحكاتهم إخوتي الأعزاء (**زينب، يوسف، عبد الرزاق، امير، وإلى روح اختي الطاهرة رحمها الله فاطمة الزهراء**)

وإلى براعم العائلة (**فتيبة، وأريج، وريماس**)

وإلى رفيقاتي دربي وصديقاتي عمر (**إيمان، يسرى، رؤية، صفاء، رنا، ملاك، رونق**)

وإلى كل من ساندني من قريب وبعيد

إيمان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الفلاحي وإبراز مدى مساهمته في التنويع الإقتصادي الذي يعتبر هذا القطاع في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الإقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية وأيضا المقومات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، و الذي شهد عدة إصلاحات التي كان الهدف منها هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة وأفضل من السابق وذلك من خلال عرض واقع القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم مما تملكه الجزائر من مقومات فلاحية متنوعة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من التهميش ونسبة مساهمته في الإقتصاد ضعيفة مقارنة مع ما تملكه من إمكانيات، كون أن الأهداف المحققة لاتزال بعيدة عن طموح جعل القطاع الفلاحي كقطاع تنموي يمكن الإعتماد عليه في سبيل التنويع الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

قطاع فلاحي، تنمية إقتصادية، تنويع إقتصادي، مقومات اقتصادية.

Abstract

Abstract :

This study aims to shed light on the agricultural sector and highlight the extent of its contribution to economic diversification, which in Algeria is considered a sensitive sector in economic development due to the role it plays in achieving development, as well as the components it has in terms of natural, human, plant and animal resources, which witnessed several reforms. The aim of which was to find the optimal regulatory framework to obtain good results and better than the previous one, by presenting the reality of the agricultural sector in the national economy. Its contribution to the economy is weak compared to its capabilities, since the achieved goals are still far from the ambition of making the agricultural sector a development sector that can be relied upon for the sake of economic diversification.

Key words :

Agricultural sector, economic development, economic diversification, economic fundamentals.

فهرس
المحتويات

عنوان المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص بالعربية	IV
الملخص بالإنجليزية	V
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول	XII
فهرس الأشكال	XIV
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي	
تمهيد	9
المبحث الأول: استراتيجية التنمية الاقتصادية	10
المطلب الأول: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية	10
المطلب الثاني: الاستراتيجية المعتمدة في التنمية الصناعية	17
المطلب الثالث: استراتيجية الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية	22
المبحث الثاني: الإطار المفاهيم للتنويع الاقتصادي	24
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	24

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي	29
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه	31
المبحث الثالث: سياسات ومؤشرات التنويع الاقتصادي وعناصره	34
المطلب الاول: سياسات التنويع الاقتصادي	34
المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التنويع الاقتصادي	38
المطلب الثالث: عناصر التنويع الاقتصادي	42
خلاصة	45
الفصل الثاني تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	47
المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	48
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة	48
المطلب الثاني: أهمية الفلاحة	49
المطلب الثالث: خصائص الفلاحة	51
المبحث الثاني: وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962 – 1990)	54
المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي	54
المطلب الثاني: مرحلة الثورة الزراعية	59
المطلب الثالث: القطاع الفلاحي في مرحلة إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية	63
المبحث الثاني: مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي في الجزائر	68

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي في الجزائر وأهدافه	**68**
المطلب الثاني: الإصلاحات الزراعية بعد مرحلة إعادة الهيكلة	**70**
المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية بعد إعادة الهيكلة وأثارها	**71**
خلاصة	**74**
الفصل الثالث واقع القطاع الفلاحي ومساهمته في التنويع الاقتصادي	
تمهيد	**76**
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	**77**
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	**77**
المطلب الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني	**82**
المطلب الثالث: استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	**84**
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	**87**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**87**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**89**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية في الجزائر	**90**
المبحث الثالث: معيقات ومشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر	**100**
المطلب الأول: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد الطبيعية	**100**
المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات تكنولوجية	**103**
المطلب الثالث: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية	**104**
المطلب الرابع: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر	**106**

خلاصة	**107**
خاتمة	**112–109**
قائمة المصادر والمراجع	**125–114**

فهرس
الجداول

فهرس الجداول

عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (2-1): يمثل هيكل المزارع المسيرة ذاتيا في الجزائر	**58**
جدول رقم (3-1) يوضح توزيع الأراضي الفلاحة الجزائرية في الفترة 2010 – 2020	**78**
الجدول رقم (3-2): يوضح تطور أهم المنتجات النباتية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020	**82**
الجدول رقم (3-3): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**83**
الجدول رقم (3-4): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**87**
الجدول رقم (3-5): مساهمة التشغيل في القطاع الفلاحي من إجمالي المشتغلين في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	**89**
جدول رقم (3-6): أهم الواردات الفلاحية للجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2020	**91**
الجدول رقم (3-7): يمثل نسبة الواردات الفلاحية من الواردات الكلية للجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020	**93**
جدول رقم (3-8): أهم الصادرات الفلاحية الجزائرية من الفترة 2010 إلى 2020	**96**
جدول رقم (3-9): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020	**98**

فهرس الأشكال

الاشكال	الصفحة
الشكل رقم (1–1): رسم تخطيطي لدور الفلاحة في التنمية الاقتصادية	13
الشكل رقم (1–2): رسم تخطيطي لبرنامج التجديد الفلاحي في الجزائر	15
الشكل رقم: (1–3): رسم تخطيطي لبرنامج التجديد الريفي في الجزائر	17
الشكل رقم (1–4): رسم تخطيطي لمفهوم التنويع الاقتصادي	26
الشكل رقم: (1–5): معامل جيني ومنحنى لورنز	40
الشكل رقم: (3–1): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2010–2022	88
الشكل رقم (3–2) منحنى تطور الواردات الفلاحية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2020	94
الشكل رقم (3–3) منحنى تطور الصادرات الفلاحية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2020	99

مقدمة

مقدمة

تعاني الإقتصاديات الأحادية – بسبب إعتمادها على مورد إقتصادي واحد– ، من صدمات وأزمات ناتجة عن تشوه هياكلها الإقتصادية، وهو ما يدعو الدول إلى تبني سياسة قائمة على تنويع هيكلها الإقتصادي، عبر توسيع فرص الإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الشاملة، لذلك كانت هذه الدول تسعى منذ مدة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي، رغم أن بعضها أحرز شيئا من التقدم في مجالات التنمية الإقتصادية إلا أن الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة مازالت تتسع يوما بعد يوم، وللتقليص من هذه الفجوة عملت هذه الدول إلى وجود بدائل أخرى تمكنها من تنويع إقتصادها وتحقيق التنمية الإقتصادية من بينها قطاع الفلاحة.

يعد قطاع الفلاحة أحد أهم القطاعات الإقتصادية الواجب تفعيلها لتحقيق التنوع الإقتصادي، لما يمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الورادات، وجلب العملة الصعبة، وخلق فرص العمل، وتوليد القيمة المضافة، وتحقيق الإيرادات وزيادة الدخل والناتج الوطني، وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا القطاع الحيوي، نجد أن العديد من الدول قد أولت إهتمامتها الأساسية التي تؤدي إلى تحسينه، خاصة بعد تقرير البنك العالمي سنة 1986 الذي جاء ليذكر أن النجاح الإقتصادي للدول النامية يتوقف بصورة رئيسية على النجاح في المجال الزراعي ويتطلب النجاح في تطوير القطاع الفلاحي إعداد دراسات عديدة في مجال البحوث وتطوير وسائل الفلاحة الحديثة، حيث سعت الدول جاهدة إلى تطويره وجعله أكثر عصرنة وملائمة للظروف الإقتصادية، وصدرت عدت إجراءات وقوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل الإعتبار وزيادة مردوديته، والجزائر كباقي الدول التي لم تكن في معزل عن التطورات والتحولات العالمية التي تحدث على مستوى القطاعات الإقتصادية ككل والتي منها القطاع الفلاحي، كون الجزائر تتمتع بإمكانيات فلاحية كبيرة.

عملت الجزائر منذ سنة 1962 على إصدار العديد من القوانين والسياسات والإصلاحات لتنظيم القطاع الفلاحي، وعدة برامج تنموية بغية النهوض بهذا القطاع وجعله إحدى البدائل المثلى والخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الإقتصادي الذي يستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية معا وكان ذلك بدءا من خيار التسيير الذاتي مرورا بقانون الثورة الزراعية الذي يتمثل مضمونه في تأميم وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية وتجديد التقنيات

الزراعية، إضافة الى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية 1987 لكن هذه البرامج عرفت مشاكل عديدة مما أدى بالدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بتكوين مزارع اشتراكية عمومية.

بالرغم من السياسات التي سعت الجزائر إلى تحقيقها إلا أنها لم ترقى إلى الأهداف المرجوة في سعيها إلى تحقيق الهدف الرئيسي من هذه الإستراتيجيات والسياسات للنهوض بالقطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر ومن هذا المطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وللاجابة على التساؤول الجوهري وجب التعريج على الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي؟ وماهي محدداته وطرق قياسه؟

-ما هي أهم المشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر؟

-ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ ومادوره في التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤولات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تسعى الدراسة لاختبارها وهي على النحو التالي:

-تمثل التنمية الفلاحية إحدى ركائز التنمية الاقتصادية.

-مشكلة التنظيم تعتبر العائق الأكبر لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

- التنويع الاقتصادي عملية لابد منها في سبيل تحقيق النهوض الاقتصادي.

-يساهم القطاع الفلاحي بشكل إيجابي في عملية التنويع الاقتصادي في الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الجدل الدائر حول أهمية تشابك وتنوع القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط الاتية:

-الإلمام بأهم المشاكل والمعوقات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر والبحث على أهم الحلول للنهوض به.

-تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي يحظى بها القطاع الفلاحي في الجزائر كونه ركنا من أركان الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التحولات والتطورات التي شهدها إضافة إلى مجموع الإصلاحات والبرامج التي تنظمه وتعمل على تطويره، والأهمية البالغة لهذا القطاع ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالأتي:

-التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

-التعرف على مختلف المراحل والإصلاحات التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التطلع على أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف السلطات الجزائرية.

-معرفة ما إذا كانت الجزائر تعمل على تنويع إقتصادها أم لا.

-تحديد أهم المشكلات التي تعوق القطاع الفلاحي الجزائري والتي تؤثر بالسلب على أداء هذا القطاع.

-محاولة توضيح أهم الاستراتيجيات التي إعتمدتها الجزائر في ترقية القطاع الفلاحي وما مدى مساهمته في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى إستنتاجات منطقية مع ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة وذلك بضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار الموضوعي لتحليل وإختبار فرضياتها ولتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

الحدود الموضوعية:

تتجلى الحدود الموضوعية في النقاط التالية:

-القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته ومساهمته على تحقيق التنمية الإقتصادية.

-معرفة الإستراتيجيات التي إعتمدتها الدولة الجزائرية للقطاع الفلاحي من أجل تشجيعه.

-الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الوقت الراهن ومحاولة معرفة أهم المشاكل والصعوبات التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر.

الحدود الزمنية:

نظرا لإقتران الدراسة بالتغيرات الآنية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في ظل ضرورة التخلي على القطاع الوحيد والتوجه نحو التنويع القطاعي لتحقيق نمو إقتصادي متوازن ستغطى الدراسة التطبيقية خلال الفترة 2010-2020 وهذا في حدود الإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الأجهزة الإحصائية في الإقتصاد الجزائري ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الإستعانة بفترات أخرى خارج الفترة الرئيسية لحاجة الدراسة لذلك.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول الى الأهداف المرجوة إعتمدنا على عدة مناهج هي:

-**المنهج التاريخي**: إستعملنا الجانب التاريخي من أجل سرد مختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية الإصلاحات الزراعية.

-**المنهج الوصفي**: إستعملنا هذا المنهج من أجل وصف حالة القطاع الفلاحي الجزائري، وذلك لأجل تحديد مشاكله ومدى أهميته في مختلف الجوانب: إجتماعية، إقتصادية، استراتيجية...إلخ.

-**المنهج التحليلي**: وذلك لمساعدتنا على تحليل مختلف الإحصائيات للوصول إلى التفسير الدقيق لها، وعلى تحليل مختلف المعطيات للوصول إلى أسباب عدم النهوض بالقطاع الفلاحي وبعض التوصيات التي تؤدي إلى دعمه وتطويره.

الدراسات السابقة:

لقد قام لعديد من الباحثين بدراسة الموضوع أو أجزاء منه من زاويا مختلفة في العديد من أطروحات الدكتوراه الماجستير وغيرها من الكتب والمجالات، ونقتصر عرض بعضها فيما يلي:

1. دراسة مزلف سعاد: **آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات إقتصادية**

ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2020، تهدف هذه الدراسة الى تقييم مختلف الاليات من سياسات وهياكل وبرامج داعمة بهدف ترقية وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، والوقوف على أسباب تعثرها. وذلك باستخدام المنهج الوصفي المنهج التحليلي في تحليل مختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع مع ايضاح أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الفلاحية.

2. مصطفى بوعقل، سميرة مباركي: **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية –دراسة حالة ولاية غليزان، 2017**، تهدف هذه الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يؤدي دورا فعالا في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بفضل مايتوفر عليه هذا الأخير من موارد طبيعية ومقومات بشرية ومالية ضخمة، الأمر الذي جعل الجزائر تصب كل من إنشغالاتها قانونيا، تقنيا وماليا قصد دعم وترقية هذا القطاع باعتباره بديلا إستراتيجيا، إلا أن المعطيات الراهنة كشفت تدني مستولى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية نظرا لتعدد العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار وإستقطاب المهتمين.

لقد توصلنا الى أن الجزائر والمغرب يملكان من الامكانات الطبيعية والبشرية مما يجعل للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الوطني لكل منهما.

3. دراسة فريد عبة: **تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد20، سبتمبر 2016**، تناولت هذه الدراسة مختلف السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث تعددت التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين الأرض والفلاح فيما يتعلق بالاراضي التابعة للاملاك الوطنية الخاصة، مما أدى الى تعقيد الوضعية العقارية، وعدم الاستقرار والاطمئنان لدى المستفيدين ، وهو ما أثر على التنمية الفلاحية، وقد توصل الباحث الى ان الاشكال ليس في السياسات الموضوعة ، وانما في إجراءات تطبيقها، وأوصى بإقامة علاقة قانونية دائمة للملكية بين المستثمر والأرض.

4. دراسة غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر –3–، الجزائر، 2012**، حيث تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية: إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية، وإظهار أهم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لاحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي والتطرق

الى أهم الاصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر، لتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية، التطرق الى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير الملحوظ في إتفاقية الزراعية.

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاث فصول تتمثل فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث الدراسة النظرية:

-**الفصل الأول:** تحت عنوان "**التنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي**" تمت تجزأته الى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى إستراتيجية التنمية الإقتصادية، وفي المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي، ويتناول المبحث الثالث سياسات ومؤشرات التنويع الإقتصادي وعناصره.

الفصل الثاني: بعنوان "**تطور القطاع الفلاحي الجزائري في فترة الإصلاحات**" وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفهوم ومضمون الإصلاح الفلاحي في الجزائر، المبحث الثاني مفهوم ومضمون الإصلاح الفلاحي في الجزائر أما المبحث الثالث تطرقنا إلى مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي وأهم الحلول المقترحة للنهوض به.

الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية تحت عنوان "**واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في التنويع الإقتصادي**" وذلك في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول واقع القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري، وفي المبحث الثاني قدمنا أهم إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، وفي المبحث الثالث تناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والإقتراحات والتوصيات.

صعوبات الدراسة:

لكل دراسة صعوبات وهذه لاتخلو كغيرها من الصعوبات بحيث تمحورت الصعوبة في:

-**الجانب النظري:** ارتكزت الدراسة على مجموعة من المقالات وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والكتب على ان هذه الأخيرة مفتقرة بغض الشيء خاصة الكتب المعالجة لموضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الفلاحي بصفة محددة بإعتبار موضوع الدراسة متجدد على مدى العصور إضافة على جل مراجع الدراسة إرتكزت على المقالات.

-**الجانب التطبيقي**: وجود صعوبة في جمع المعطيات إضافة إلى عدم التحصل على جميع إحصائيات الثروة الحيوانية بالقطاع الفلاحي الجزائري مما وجب الاكتفاء بإحصائيات الثروة الزراعية فقط.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي

تمهيد

تنمية الإقتصاد وتنويعه هما مفهومان مرتبطان بتحقيق الإستقرار والتنمية الإقتصادية على المدى الطويل، حيث تحقق التنمية الإقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتحسين في مستوى المعيشة وتوفير الوظائف وتحسين المناخ الإقتصادي.

كما تهدف التنمية الإقتصادية إلى تعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق تحسينات في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية. يمكن تحقيق الأهداف من خلال توفير الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، وزيادة الإستثمارات في الصناعات المختلفة، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي، والتركيز على الإبتكار وتكنولوجيا من المعلومات والإتصالات أما التنويع الإقتصادي، فيشير إلى تنويع قطاعات الإقتصاد المختلفة بحيث لا يتوقف الإقتصاد على قطاع واحد أو على عدد قليل من الصادرات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لدعم تجارة الصادرات، وتحسين البنية التحتية والإبتكار، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعات الجديدة.

بشكل عام يتطلب تحقيق التنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي تعاونا شاملا بين الحكومات والمؤسسات الإقتصادية والمجتمع المدني، ويحتاج الأمر إلى إستراتيجيات وخطط عمل واضحة وفعّالة لتحقيق هذه الأهداف.

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية الإقتصادية

إتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية. فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية، ومنها من ركز على القطاع الصناعي بإعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الإقتصادية. وهناك من إتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية الناجحة. والإقتصاديون والكتّاب من جهتهم كانت لديهم توجهات مختلفة في مسألة الفاضلة بين التركيز على الزراعة أم على الصناعة كأداة لتحقيق التنمية. فقد أكد بعض الإقتصاديين على أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية في البلدان النامية، مستندين في ذلك على بعض التجارب العالمية ونجاح برامجها التي إعتمدت على القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية، وخاصة في البلدان النامية ذات الإمكانات الكبيرة من الموارد الزراعية غير المستغلة. وأكد آخرون أهمية القطاع الصناعي في التنمية الإقتصادية إستنادا إلى تجارب العالم المتقدم صناعيا حاليا، إلى الكتابات الإقتصادية النظرية حول دور وأهمية الصناعة في التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية

سنتناول في هذا المطلب ماهية التنمية الفلاحية من خلال التعريف والإهداف ومقومات القطاع الفلاحي في الجزائر والإستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية.

الفرع الأول: ماهية التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الإقتصادية فمفهومها لا يكاد مختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها.

أولا: تعريف التنمية الفلاحية

يقصد بالتنمية الزراعية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الإقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن، كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية بإستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا[1].

[1] بن تومي عبد الجبار، عبدو رمزي، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الإقتصادي _ حالة الجزائر 2000 -2019، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021، ص103.

كما تعّرف التنمية الزراعية أيضا على أنها التخطيط على المدى البعيد هدفه الأساسي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة من خلال إستغلال جميع الموارد المتاحة إستغلالا أمثلا يقود لتحقيق الإكتفاء الغذائي[1].

ويمكننا مما سبق القول أنّ التنمية الفلاحية تهدف إلى المدى البعيد إلى تحسين مستويات التنمية الإقتصادية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بها ومن ثم السعي لتحقيق الإكتفاء الغذائي.

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية

بما أن التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الإقتصادية وأهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الإقتصادية فهي تهدف إلى[2]:

1/ زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو والناتج والإنتاجية الزراعية؛

2/ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعات؛

3/ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية وتحقيق مستوى الملائم في الخدمات الاجتماعية؛

4/ تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال للموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الإستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجالات المختلفة كإستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الإقتصادية؛

[1] بزازي سامية، دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الإقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، العدد 2، المجلد 4، جامعة قالمة، الجزائر، 2021، ص.72.

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2012، ص ص9-10.

5/ التقدم الإقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي إعتبره الكثير من الإقتصاديين أبرز عناصر التنمية الإقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح إرتفاع معدلات الإستثمار إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما[1]:

- توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة؛

- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الإستثمارات؛

6/ توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي إحتياجاتهم.

الفرع الثاني: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية

سنتطرق في هذا الجانب الى دور الزراعة في التنمية الإقتصادية وكذلك تحليل الإستراتيجية المعتمدة على هذه التنمية.

أولا: دور الزراعة في التنمية الإقتصادية

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك إستنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية وبشرية إلخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية في العوامل الأتية[2]:

1/ توفير كميات أكبر من الموارد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.

2/ زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي الى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

3/ توفير الصرف الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاج عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

[1] دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000 -2014، مذكرة ماستر، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص18.

[2] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، 2007، ص ص165-166.

4/ إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل عملية إنتقال جزء من هذه الدخول الى الحكومة عن طريق الضرائب.

5/ يوفر القطاع الفلاحي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

6/ الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.

7/ يقوم القطاع الفلاحي بتجهيز القطاع الصناعي بالموارد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

الشكل رقم (1-1): رسم تخطيطي لدور الزراعة في التنمية الإقتصادية

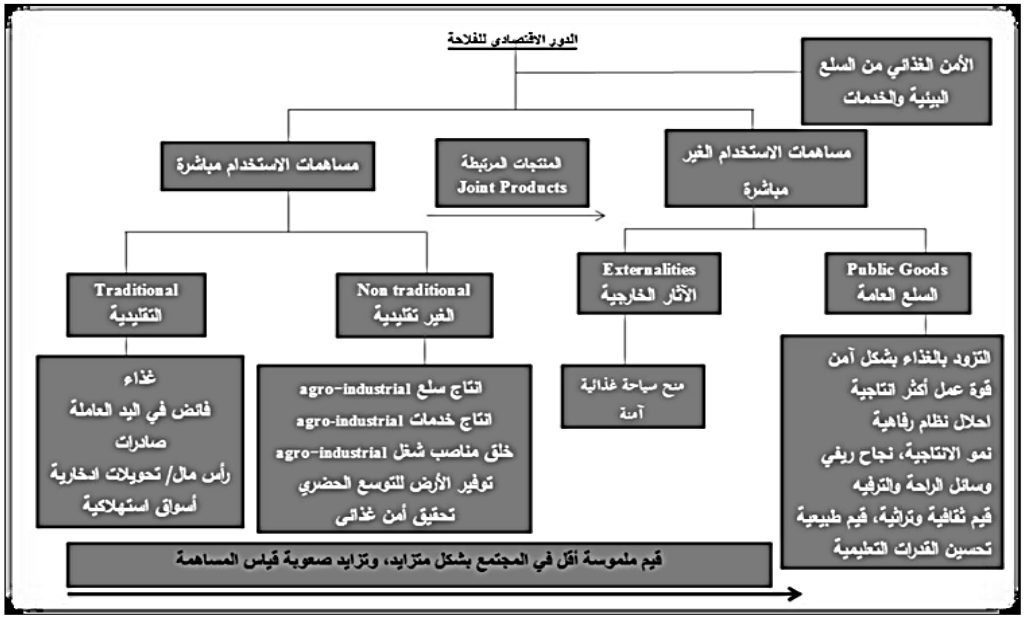

المصدر: فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2018 ص45.

ثانيا: تحليل إستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية

سنتطرق هنا إلى تحليل الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي.

3/المخطط الوطني للتنمية الريفية: إن نية إندماج الدول في النظام العالمي من خلال الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وربط شراكة مع الإتحاد الأوروبي تجعلها مطالبة بتحقيق الإكتفاء في الإنتاج وتحسين النوعية والإندماج في

الأسواق العلمية لذلك تم إعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وبالتالي إضطلاع بشكل كامل لمتطلبات المنافسة الدولية.

ويعرف أيضا على أنه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاجية سواء كانت نباتا أو حيوانا، وأيضا كآلية لحماية سكان الأرياف[1].

ونظرا لتحديات التي تواجه الفلاحة في الجزائر والمرتكزة على إشكالية معقدة فانه يتعين:

- تطوير أنظمة الإنتاج والاهتمام بالعمليات القبلية والبعدية للإنتاج الفلاحي (تنمية الفروع، تطوير الصناعات الغذائية).
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث التمويل والتأطير والتموين من أجل قطاع فلاحي منافس وقادر على مواجهة المتغيرات الداخلية والرهانات الخارجية.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية بإعادة تنظيم الملكية حتى يمكن تنظيم الإستغلال وتنمية الإستثمارات.

2/التجديد الفلاحي: يهدف التجديد الفلاحي إلى تعزيز قدرات إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع حيث يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسة تنفذ عن طريق الأدوات التالية[2].

-وحدات الإستبيان الحلقية؛

-مراكز الإمتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛

-المهارات والبيانات التحتية؛

-التكوين.

[1]أحمد سواهلية، آدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي، دراسة حالة الجزائر، جامعة الاغواط والجلفة، الجزائر، مجلة البديل الإقتصادي، العدد 5، المجلد 1، 2018، ص324.

[2]عبد الحكيم بيصار، الهاشمي بن واضح، سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 33، ص192.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وقد تم إعتبار حوالي عشرة فروع للإنتاج على أنها ذات أولوية: حبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثات.

الشكل رقم (1-2): رسم تخطيطي لبرنامج التجديد الفلاحي

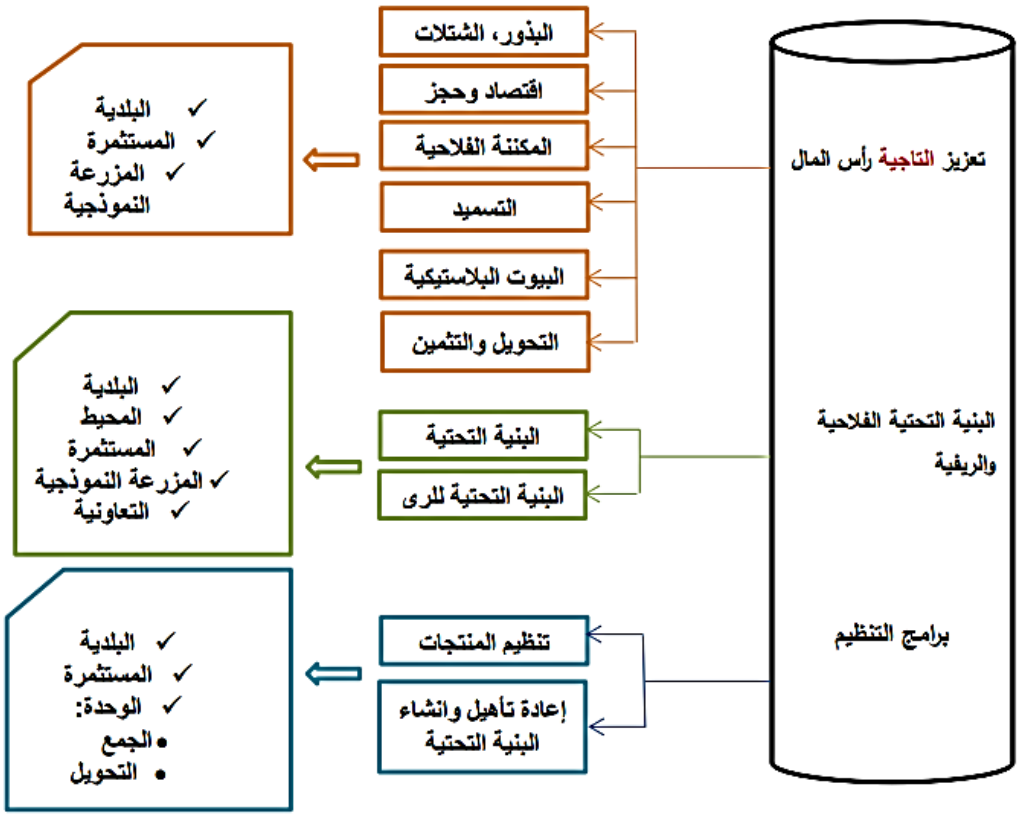

المصدر: فاروق أهناني، سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول عمى شهادة الدكتوراه، كمية العموم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 116.

3/التجديد الريفي: تهدف هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميان بالأعمال التالية: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية وإستصلاح الأراضي. ولم تعد هذه السياسة سياسة قطاعية فقط، بل وطنية خلال إتصالها ب21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية، ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الأهداف

المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة تشمل ما يلي[1]:

- تحديث وإعادة تأهيل القرى مع تنويع الأنشطة الإقتصادية في المناطق الريفية.
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية.
- حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة، ومن أجل مزيد من العقلانية والفعالية يتم هذا الإطار بإعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية، السهلية والصحراوية بما في ذلك الغابات.
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية: جاء هذا البرنامج لتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي[2]:
- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- الإستثمار في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بإنتقال أحسن للتكنولوجيا الى ميدان الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلية في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعية البيطرية والحماية النباتية وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] حنفي رضوان، بقرمي محمد أمين، دور التجارة الخارجية في ترقية القطاع الزراعة دراسة حالة الإقتصاد الجزائري (2010-2020)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2022، ص62.

[2] حنفي رضوان، بقرمي محمد أمين، مرجع نفسه، ص63.

الشكل رقم: (1-3): رسم تخطيطي لبرنامج التجديد الريفي

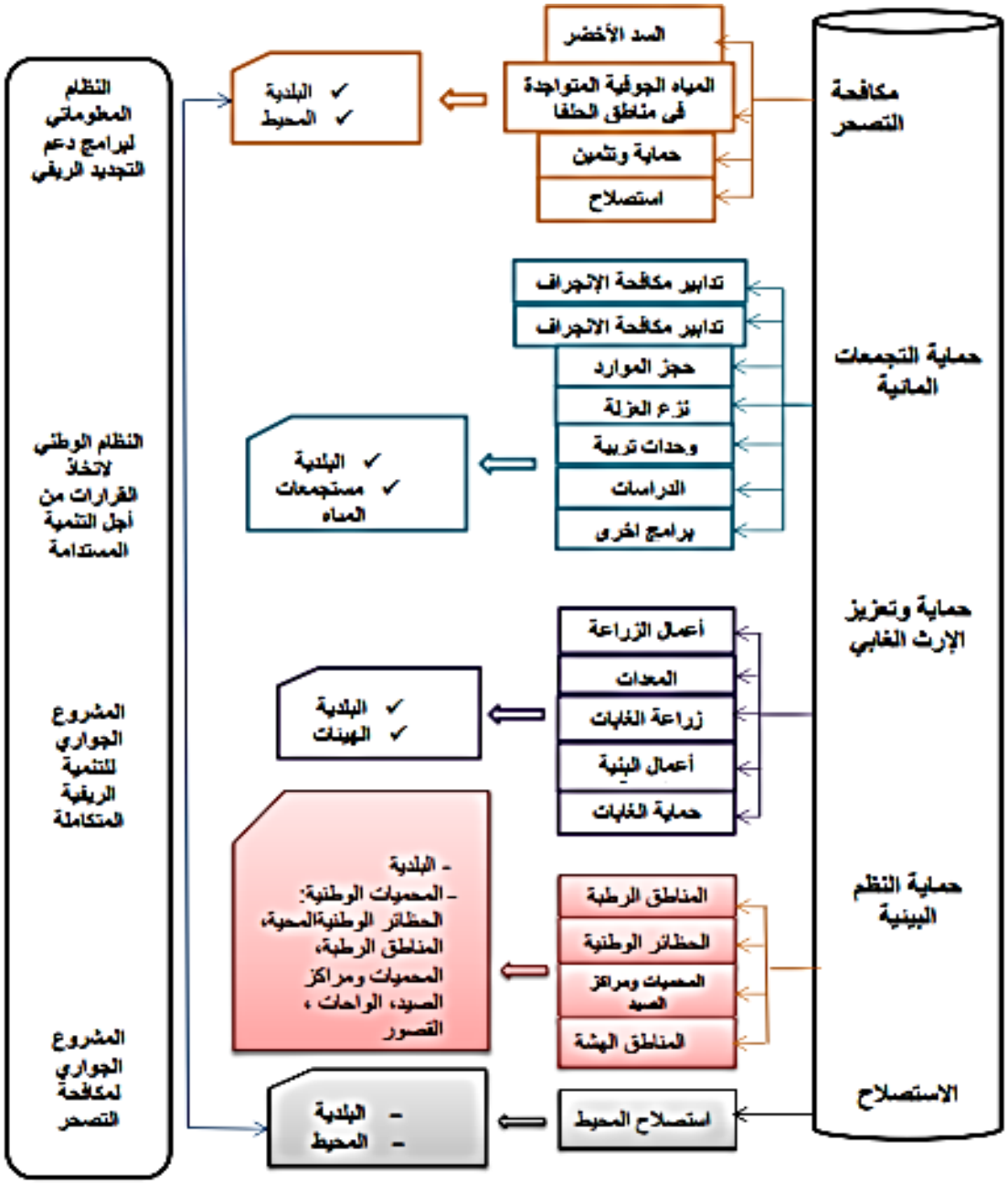

المصدر: فاروق أهناني، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المعتمدة في التنمية الصناعية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية الصناعية وأهم أهدافها إضافة إلى الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.

الفرع الأول: ماهية التنمية الصناعية

تتحقق التنمية الإقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة والدول النامية، ويكون ذلك دافعا على زيادة الإنتاج والإرتفاع بجودته ، ولا بد أن تعمل السياسات المقررة على جذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها وتسمح بخلق فرص عمل جديدة، وإحداث إنطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الإستثمار الصناعي في مختلف مجالاته وخاصة في قطاع الأعمال والإستفادة من الخيرات المتوفرة التي تجعل الدولة من أفضل مناطق جذب الإستثمار نظرا لموقعها الجغرافي المتميز والإستقرار السياسي الذي تتمتع به.

أولا: تعريف التنمية الصناعية

تعرف التنمية الصناعية على أنها مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية والتي من خلالها يمكن إحداث تغيرات نوعية في البنية الإقتصادية[1].

كما ينضر لها على أنها تتألف من النمو في إنتاج الصناعة التحويلية فقط، ولكن التصنيع الناجح يتضمن أكثر من إضافة قدرة مادية، أو زيادة في الإنتاج على نحو بسيط خلال مدة قصيرة، إنه يتضمن أيضا القدرة أو القابلية مبنية ومستقلة على نحو كفؤ وأن النمو مستدام عبر فترة طويلة، من خلال زيادات في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبعبارة أخرى فإن النجاح الصناعي يتضمن كفاءة وحركية معينة في عملية التصنيع التي تميزها عن عملية يتم فيها وضع إستثمارات عند ملفة عالية والإنتاج غير قادر على أن ينافس دوليا والإنتاجية راكدة عبر الزمن والنشاطات تفشل في ان تتنوع والروابط مع بقية الإقتصاديات[2].

ثانيا: أهداف التنمية الصناعية

يعتبر التصنيع عملية إستخدام التقنيات الحديثة، خاصة الآلات وإستخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالمية في إنتاج سلع مختلفة، ويعتبر الإقتصاد أكثر تحولا إلى التصنيع كلما زادت نسبة الإنتاج الصناعي من إجمالي

[1] مصطفاوي سفيان، دراسة تحليلية في تاثير المناطق الصناعية في ترقية الصادرات الخارج قطاع المحروقات، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، مجلة الإدارة والمنظمات الاستراتيجية، المجلد 2، العدد 1، جامعة أحمددراية أدرار، الجزائر، 2020، ص52.

[2] إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية –دراسة قياسية لدول شمال افريقيا 1995 الى 2015، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2019، ص34.

القوى العاملة الناشطة. وتستهدف برامج التنمية الصناعية في الدول النامية بالخصوص تحسين معدلات النمو الصناعي من خلال عدة محاور وأهمها[1]:

1/ زيادة مستوى الدخل الفردي: تستهدف الدول النامية بإعتمادها تنفيذ برامج وخطط التنمية الصناعية زيادة مستوى الدخل الفردي، حيث أن معظم اليد العاملة ترتكز في القطاع الزراعي الذي يتسم بإنخفاض الإنتاجية وما يترتب عنه من تدني المستوى المعيشي وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية. وعليه يشكل التصنيع تحديات للنظم الإجتماعية والتقليدية، ويفتح سبيل التطور التقني وخلق فرص واسعة وزيادة الإنتاج.

2/ زيادة فرص الإختيار: تتعدد فرص الإختيار في المجتمع الصناعي عنها في المجتمع الزراعي التقليدي خاصة فرص العمل، كما أن التصنيع يؤدي إلى التخصص والإنتاج بهدف التسوق في الأسواق المحلية أو الخارجية، كما يساهم التصنيع في تغيير الأنماط الإستهلاكية من خلال التنويع الإنتاجي للسلع والخدمات وبإفتراض أن عملية التصنيع تسمح برفع معدل الدخل الفردي ما يؤدي إلى إرتفاع الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم إلى إتساع حجم السوق وزيادة معدلات النم الإقتصادي وزيادة فرص العمل المتاحة في القطاعين الصناعي والخدماتي.

3/توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة: من الضروري أن تعمل الدولة على توزيع الثروة بأسلوب عادل على الأفراد، بحيث يستطيع عن طريقه الفرد تحسين مستوى معيشته وبالتالي فإن من أهداف التنمية الصناعية توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة، حيث أن عملية التصنيع تتطلب وفرة الموارد البشرية على درجة عالية من التأهيل هذه الأخيرة تكون لها فرص أفضل في سوق العمل وبالتالي تحسين حصتها من الدخل الوطني.

4/ تخفيض نسبة البطالة: من الأهداف الملحة لبرامج التنمية الصناعية تخفيض معدل البطالة خاصة للفئة المؤهلة وقد يكون هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة، حيث أن عملية التصنيع تتطلب موارد بشرية مؤهلة ما يساهم في رفع معدل التشغيل في المنشآت الصناعية والخدماتية ذات العلاقة مع السلسلة الإنتاجية.

مقومات التنمية الصناعية: التنمية الصناعية السليمة ترتكز على ثلاث مقومات أساسية يمكن ذكرها من خلال النقاط التالية[2] :

---

[1] قيطون مهدي، أثر الإستثمار في القطاع الصناعي على النمو الإقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر (2000-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تقنيات التحليل الإقتصادي والمالي نمذجة وإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2019، ص ص94-96.

[2] إيمان سعودي، مرجع سبق ذكره، ص67.

- التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في الإقتصاد الوطني. ويتم ذلك على أساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في البلد. مثل المواد الخام والمهارات الفنية والتنظيمية والقوى المحركة والسوق المحلي والخارجي.
- إستعمال إستراتيجية واضحة ومحددة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العمة والخطوط العريضة لجوانب وقضايا التصنيع المختلفة. مثل معايير الإختيار وتقييم المشروعات الصناعية والأساليب الفنية للإنتاج وذلك بما يحقق تكامل وتناسق عملية التصنيع من ناحية. وتوفير القاعدة الصناعية اللازمة لإحداث التغيرات البنيوية المطلوبة للقطاع الصناعي الوطني. فإختيار الإستراتيجية الملائمة تساعد على تخفيف حدة وحجم الصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية من ناحية أخرى.
- ضرورة إرتباط إستراتيجية التصنيع بالإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها.

الفرع الثاني: تحليل الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

تعتمد الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية على تعزيز وتطوير الصناعة في البلدان والمناطق المختلفة، وتشجيع الإستثمار في الصناعات الجديدة والمتقدة وتحسين التكنولوجيا والإنتاجية في الصناعات التقليدية.

أولا: دور القطاع الصناعي في التنمية الصناعية

الصناعة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وحضرية في أي بلد في بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره إقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، واذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه فإنه يفترض أن تبنى خطة التصنيع على أساس الإستغلال الأفضل والكفء للموارد والإمكانيات، لما للموقع من تأثير على كلف الإنتاج وخاصة تكاليف نقل مستلزمات العملية الإنتاجية.

منذ القرن الثامن عشر، كان قطاع الصناعة المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي للكثير من الدول المتقدمة والنامية، ومع نمو قطاع الخدمات بشكل مطرد وإرتفاع مساهمته إلى حوالي 70%من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتطور الكبير لقطاع الإتصالات والمعلومات خلال السنوات الماضية وإنخفاض نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في مختلف دول العالم، أثيرت تساؤلات حول المدى الذي يلعبه قطاع الصناعة في التنمية والنمو الإقتصادي العالمي مستقبلا خاصة للدول النامية، وقد إشارت الدراسات العديدة أنه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع الصناعي

في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن الكثير منها أشار إلى أنه يبقى محركا أساسيا للتنمية الإقتصادية لعديد من الأسباب أهمها[1] :

1/ يبقى القطاع الصناعي أحد القطاعات المناسبة لإستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة خاصة في الدول النامية.

2/ إن هذا القطاع بشكل محور عملية الإيداع والإبتكار في الإنتاج والقطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية والأمامية القوية معه.

3/ تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، وتوفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع التصدير للخارج.

4/ إنه أكثر القطاعات الإقتصادية قدرة على تطوير وتنمية الإنتاجية ورفع مستوياتها، لقدرته على تطبيق وإستخدام التقنية الحديثة.

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

لقد أثبت تجارب البلدان المتقدمة بأن التصنيع شرط ضروري للتنمية الإقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع. كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى. ومن بين الآثار الإيجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى ما يلي[2]:

1/ تصنيع المواد الأولية الالفلاحية.

2/ تعزيز الروابط مع الفلاحة ومع بقية القطاعات.

3/ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الفلاحي ولبقية القطاعات.

4/ يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.

[1] إيمان سعودي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[1] محمد خثير، زبير محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، الجزائر، ص 158.

5/ يساهم في توفير فرص العمل وإكتساب المهارات.

6/ تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

المطلب الثالث: إستراتيجية الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية

مما لا شك فيه أن العلاقة بين القطاعي الفلاحة والصناعة تعتبر شرطا ضروريا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لأي إقتصاد، حيث يعتمد النمو في القطاع الصناعي بدرجة كبيرة على زيادة مشتريات القطاع الفلاحي من السلع الصناعية وعلى مدى توفر المواد الخام الزراعية اللازمة للتصنيع، كما أن النمو في القطاع الفلاحي، يعتمد بدرجة كبيرة على طلب القطاع الصناعي على السلع الفلاحية، وهو الأمر الذي يعني أن تقدم القطاع الصناعي ضروري لتقدم الفلاحة كما أن التقدم الزراعي لازم لتحقيق تقدم الصناعة لذا يجب أن تسعى خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق التكامل بين تنمية القطاع الفلاحي وتنمية القطاع الصناعي[1].

الفرع الأول: أثر القطاع الفلاحي على القطاع الصناعي

يظهر الأثر الكبير للفلاحة على القطاع الصناعي أو التنمية الصناعية بشكل عام من خلال تزويدها بالمواد الخام بإنتظام لصناعة السلع الإستهلاكية مثل: القمح، القطن، البذور الزيتية، الشاي، التوابل، الأرز، الثروة السمكية ... هذا من جهة كما تقوم بتوريد الحبوب، الخضروات، الأعلاف والمواد الغذائية الأخرى الموجهة لإستهلاك الحيوانات الأليفة بشكل منتظم والتي تدخل في صناعة الحليب والألبان واللحوم. ومن جهة أخرى يتم توجيه عوائد المزارعين إلى الهيئات المختصة (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) لتوفيرها، والتي بدورها يستفيد منها أصحاب الصناعات على شكل قروض يتم إستغلالها في تمويل الإستثمارات. كما لا يمكن إنكار الدور الفعال التي تلعبه سوق الزراع الصناعية في خلق سوق جاهزة للمنتجات الإستهلاكية وكذا السلع الرأسمالية.

نظرا لأهمية التي تكتسبها الزراعة عملت الدول على إحداث إصلاحات سياسية من شأنها معالجة فجوات القطاع الفلاحي. كان أبرزها سياسة التحول الفلاحي. وهو تحول من زراعة الكفاف التقليدية إلى نظم إنتاج متنوعة للغاية. وعلى مستوى المزرعة الفردية، تؤدي العملية التخصص، مما يضفي إلى إقتصاديات الحجم. ويشكل التغير التكنولوجي في المزارع القوة الدافعة للتحول الفلاحي، وكذلك في توفير المدخلات والحصاد والتخزين والتسويق. ما يشمل التحول تحولا نحو انتاج ذي قيمة مضافة أعلى، وغالبا ما يستغل أسواق تصدير جديدة. وتشكل هذه العملية

[1] محمد خثير، زبير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

جزءا لا يتجزأ من عملية التحول الريفي الأوسع نطاقا، التي تشمل أيضا ظهور سبل كسب العيش وفرص توليد الدخل في القطاع الريفي غير الفلاحي، بما في ذلك المزيد من الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية[1].

الفرع الثاني: أثر القطاع الصناعي على القطاع الزراعي

كما للقطاع الفلاحي أثر على القطاع الصناعي فإن القطاع الصناعي أثر بالغ على القطاع الفلاحي والذي يتحلى في تزويدها بكامل المعدات والأدوات الفلاحية كالجرارات والحصاد والأسمدة الكيميائية .... التي ظهرت ضرورتها في مضاعفة الإنتاج الفلاحي. إلى جانب إسهام الصناعة في تطوير البنى التحتية التي تعتمدها الفلاحة بشكل أساسي كإنشاء الطرقات والسكك الحديدية وأماكن لتخزين وحفظ السلع الفلاحية بهدف نقلها الى الأسواق الخاصة. وتستفيد شريحة المزارعين من مختلف منتجاتها السوق الصناعية مما يتم إستعماله في الحياة اليومية.

يوفر قطاع الصناعة فرص عمل هائلة تسهم في إمتصاص العمالة الفائضة من القطاع الفلاحي بشكل مقصود ومنطقي، وهذا ما تتطرق له آرثر لويس في نظريته في مقالته المشهورة،" التنمية الاقتصادية في ظل فائض عمالي ". حيث يفترض لويس أنه في ظل نموذج مكون من قطاعين[2]:

1/ القطاع الفلاحي التقليدي والذي إسماه قطاع الكفاف ويتصف بإنخفاض الإنتاجية الحدية للعامل فيه إلى الصفر.

2/ قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية الحدية للعامل، وتنتقل إليه القوى العاملة الفائضة في القطاع الفلاحي.

يتم سحب هذا بدون خسائر في الناتج، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الإستثمار الصناعي وتراكم رأس المال فيه.

الفرع الثالث: الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية

[1] بوليلة وئام، تقدير العلاقة الديناميكية بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021، ص 30.

[2] بوليلة وئام، مرجع سبق ذكره، ص30.

إن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الفلاحي من المستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لإستيعاب منتجات الفلاحة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الأخر ولا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الصناعي لا بد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الفلاحي والعكس صحيح.

فالتنمية الإقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الإثنين معا، ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الفلاحة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط بين الصناعة والفلاحة لتأمين نجاح الإثنين معا وتحقيق التنمية الإقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الآخر[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن العلاقة بين الفلاحة والصناعة هي علاقة تكاملية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

يعتبر التنويع الإقتصادي واحد من المداخيل الرئيسية لمعالجة الإختلالات التي تشهدها البيئة الهيكلية للإقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الإستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الإقتصاديات مختلف الهزات المفاجئة والخطيرة والأزمات والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع، لا بد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

سوف من خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الإقتصادي، والأهمية التي حظي بها، إضافة الى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي وأهميته

سيتم التطرق في هذا الفرع على المفاهيم المتعددة للتنويع الإقتصادي وأهميته.

[1] إيمان سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي

للتنويع الإقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض بإختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، ولضبط مفهوم التنويع الإقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي:

التعريف الأول: التنويع الإقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الإقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج الإجمالي، أو تنويع الأسواق الخارجية[1].

التعريف الثاني: التنويع الإقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الإقتصادي في حالة الإنحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الإعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، وتوفر الحماية للإقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينهما، لا يكون الإقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل ونعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الإستمرار والتجدد مستقبلا[2].

التعريف الثالث: كذلك يعرف التنويع الإقتصادي بالنسبة للإقتصاديات النفطية بأنه إنخفاض المساهمة السلعية قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية والخدمية فيه، وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الإنتاجية للإقتصاد من خلال وضع آليات وإستراتيجيات واضحة تقوم على مجموعة سياسات مرنة وواقعية تهدف إلى معالجة التحديات القائمة ومن ثم الوصول للتنويع المتوخي، وذلك لخلق اقتصاد وطني متنوع يقوم أساسا على الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الإقتصاد العالمي[3].

---

[1] العيداني الياس، بن دومة صفية، أهم الخيارات الإستراتيجية لتنويع الإقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة، كتاب جماعي، إصدارات المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، المانيا، ص180.

[1] تيطوم أيمن، سعادة السعيد، إستراتيجية التنويع الإقتصادي الوطني في ظل الأزمات النفطية–حالة الجزائر، شهادة ماستر منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص3.

[3] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي في العراق للمدة من الإدارة (1980–2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة السليمانية جمهورية العراق، يونيو (حزيران)2021، ص249.

التعريف الرابع: أما بالنسبة للتجارة الخارجية فالتنويع الإقتصادي هو سياسات للتنويع وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير، وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة وإقتحام أسواق جغرافية جديدة يعزز النمو الإقتصادي ويخلق بيئة مواتية للإستثمار المنتج، ويحد من تقلبات الإقتصاد الكلي على المدى القصير[1].

بالرغم من أنه لا يمكننا إستخلاص تعريف شامل لكن مما سبق ذكره من التعريفات فإن التنويع الإقتصادي: يمثل العملية التي تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على إستغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الإقتصاد الباحثة على القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

الشكل رقم (1-4): رسم تخطيطي لمفهوم التنويع الإقتصادي

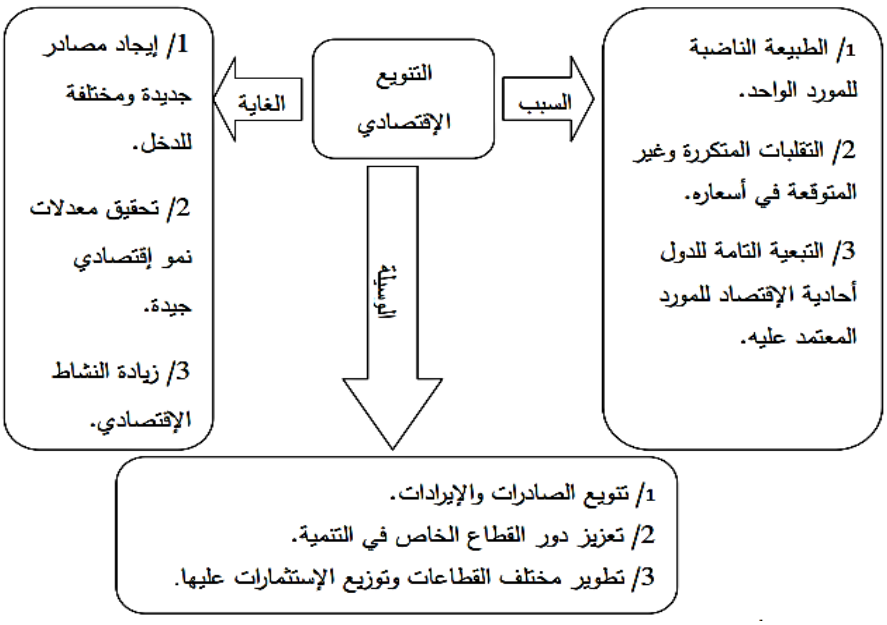

المصدر: وسام بوسالم، إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل – الجزائر، 2021، ص 12.

[1] يحياوي عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص4.

ثانيا/ أهمية التنويع الإقتصادي

يحظى التنويع الإقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الإقتصاد ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

1/ يسمح التنويع الإقتصادي بجعل الإقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة؛

2/ زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية؛

3/ المساهمة في تحسين الإقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف؛

4/ المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي؛

5/ تحقيق الإستقرار للموازنة العامة؛

6/ توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية؛

7/ بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف التنويع الإقتصادي

بعد التعرف على مفهوم التنويع الإقتصادي وأهميته، تتضح مجموعة من السمات التي يتميز بها التنويع الإقتصادي والأهداف التي يصبو إليها.

أولا/ خصائص التنويع الإقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الإقتصادي نذكر منها ما يلي:

1/ التنويع الإقتصادي تحرر من الإعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن إعتماد الإقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، بشكل خطرا يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الإقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة بإستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع

[1] وسام بوسالم، إستراتيجية التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021، ص10.

الإقتصادي يتضمن معني التحرر من الإعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي[1].

2/ **التنويع الإقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة:** إن التنويع الإقتصادي تهدف إلى إضفاء نوع من الإستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على مورد إقتصادي واحد، يعد توجها إستراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطا مشتركا بين التنويع الإقتصادي والإستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق إقتصاد مستدام، بإستطاعة التنويع الإقتصادي أن يحدد التذبذب الإقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي[2].

3/ التنويع الإقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنويع الإقتصادي هو العملية التي تهدف إلى توازن البيئة الهيكلية للإقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة التوازن في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، الأجر الذي يترتب عنه أيضا إرتفاع الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، كما يتضمن التنويع الإقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، مما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حلقة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي[3].

ثانيا: أهداف التنويع الإقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الإقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلى أن حتمية توزيع الإقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[4]:

1/ تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نضوب هذه الموارد أو تناقصها؛

---

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 01، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022، ص 50.

[2] بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 1018، ص 19.

[3] بوزارع حياة، بورافة مروة، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس والمغرب، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2019، ص46.

[4] جميل طاهر، تقرير بشأن إجتماع الخبراء حول التنويع الإقتصادي في الدول العربية، مجلة انفط والتعاون العربي، المجلد 28، 2002، ص103.

2/ تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛

3/ تفادي التذبذب في أسعار هذه المواد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛

4/ ضمان أستقلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛

5/ الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها؛

6/ التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي

لكي تكون عملية التنويع الإقتصادي ناجحة، يجب أولا معرفة الأنماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الإقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك إخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الإقتصاد.

الفرع الأول: تنويع القاعدة الإنتاجية

ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الإقتصادي وينقسم هذا إلى:

أولا: تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الإقتصادية): ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا أو أرباحا في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصها، أو بسبب إتخاذ القرار بإستغلال تجديدات إحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا[1].

ثانيا: تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي عندما تساهم مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي بشكل متناسب، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، الصناعة سواء الإستخراجية أو تحويلية، والخدمات، كما أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم على ضرورة زيادة الوزن النسبي للصناعة

[1] صادق الهادي، دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000_2012، مذكرة مقدمة كجزء لشهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1-، الجزائر، 2014، ص7.

في النشاط الإقتصادي، بإعتبار هذا القطاع هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الإقتصادية[1].

ومن أهم الإستراتيجيات المتبعة لزيادة تطوير مساهمة الصناعة في الإقتصاد الوطني ما يلي[2]:

1. إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات: وتعني إقامة بعض الصناعة التحويلية لسد حاجة السوق المحلية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بدلا عن السلع المصنوعة التي تستوردها، كما تهدف هذه الإستراتيجية لتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، أي أن إستراتيجية إحلال الواردات تسعى لتخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وتمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية.

2. إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات: والتي تسمح كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المواد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو إقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، البرازيل[3].

ثالثا: تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للواردات للصادرات. فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟). فشهدت الإعتماد هذه سيؤثر في إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لإستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافه، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للإستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على

[1] العيداني الياس، بن دومة صفية، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] وسام بوسالم، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] بن طاشي روميساء، مالوسي أحمد، التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (1990 -2019)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022، ص10.

مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها إستقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة....الخ. ثم تدريجيا أصناف كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أرضية وعرضها عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة[1].

المطلب الثالث: محددات التنويع الإقتصادي وآليات تحقيقه

إن نجاح التنويع الإقتصادي يتوقف على توفر مجموعة من الآليات، تتناول الدراسة في هذا المطلب محددات التنويع الإقتصادي وآليات تحقيقه.

الفرع الأول: محددات التنويع الإقتصادي

يرتبط التنويع الإقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنويع الإقتصادي في[2]:

1/ معدلات النمو الإقتصادي: بحيث تساهم معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الإقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

2/ سياسات التجارة الخارجية المطبقة: فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الإقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

3/ الإدارة الحكومية الرشيدة: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الانفاق الحكومي[3].

---

[1] جلود فاطمة الزهراء، أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص6.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الإقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر2018، ص77.

[3] مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي إبتسام، مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1990 - 2019، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، 2022، ص22.

4/ دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الإقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الإقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص[1].

5/ درجة إستغلال الموارد الطبيعية: حيث يسهم إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الإقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدولة النفطية إستغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الإقتصادي[2]؛

6/ الحوكمة: تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء ويتألف من عملية منفصلة أو جزء محدد من عملية الإدارة أو القيادة في الحوكمة الجيدة تساعد على زيادة التنويع الإقتصادي[3].

7/ الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل[4].

الفرع الثاني: آليات تحقيق التنويع الإقتصادي

[1] رشاء مجدوب، ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2010-2015)، مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2019 -2020، ص41.

[2] مقدم رونق، قادري فتيحة، مصادر تنويع الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة شهادة المستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021 -2022، ص9.

[3] سمية برامقي، آليات تفعيل المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الإقتصادي دراسة حالة المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020 -2021، ص42.

[4] جحنين كريمة، نحو سياسات إقتصادية بديلة لتنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021، ص120.

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الإقتصادي من إقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الإقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي[1]:

أولا: إعادة الاعتبار للدولة التنموية: الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالإقتصاد الدولي، وإنطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

ثانيا: الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الإستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني. إنطلاقاً من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي.

ثالثا: إتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع إقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات.

رابعا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهماً من مداخل النمو الإقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الإقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دوراً حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان إقتصاداتها. وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإقتصاد كالآتي[2]:

[1] توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، 2017، ص ص590-591.

[2] عبد الستار عبد الجبار، موسى رحيق حكمت، ناصر دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية – العراق، العدد 34، 2012، ص 217-219.

1/ تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

2/ تحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من إستيرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛

3/ تسهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال إقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

المبحث الثالث: سياسات ومؤشرات التنويع الإقتصادي وعناصره

تواجه البلدان اتي لها مزه قوية جدا في مورد طبيعي معين عددا من التحديات، منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل، وهناك أدلة تؤكد أن البلدان التي لديها وفرة في الموارد تجد صعوبة أكبر في التنويع الإقتصادي، وهناك جدل يدور بين الإقتصاديين حول كيفية إستخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من إقتصاد أحادي إلى إقتصاد متنوع يكون للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة.

المطلب الاول: سياسات التنويع الإقتصادي

هناك وجهات نظر تختلف في نوع السياسات التي تركز العدد منها على إستقرار الإقتصاد الكلي والإنفتاح، وتلك التي تحبذ السياسات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.

الفرع الاول: الإتجاه التلقائي للنمو الصناعي التصنيع طبقا لخطة موضوعة

هناك عدة أراء لتحليل لهذه الإتجاهات يمكن تلخيصها فيما يلي:

الرأي الأول: الإتجاه التلقائي للنمو الصناعي: يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون إنجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا بالسلع الإستهلاكية، ومن ثم السلع الإستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطة، وهذه كلها تدفع بقوى الطلب إلى إنشاء صناعات الإستثمار، وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة، وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلا القرنين الثامن عشر، والتسع عشر، السؤال هو هل دخول النفط ذاتها هي التي تشكل بنيان

الطلب الإستهلاكي؟ أو أن الطلب سوف يتحول من النفط إلى السلع الصناعية؟ ولم تتعرض دراسة الجدوى تطبيق قانون إنجل على هذه البلاد التي ترتفع دخولها بمعدلات عالية[1].

وأكد روزنشتين–رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضح أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج إقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليا التنمية بها، هي تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة ذات الطلب وعدم قابلية الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة[2].

الرأي الثاني: التصنيع طبقا لخطة موضوعة: إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع: ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط أبع في كل من الإتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجزئة والخطأ، أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الإقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعمدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوطات الإقتصادية للحد من إنتقال الرأسمالية.

من هنا يثار سؤال ما هو النمط الملائم للدول النامية عامة والنفطية خاصة؟ هل هو نمط التصنيع من أجل التصدير؟ أو النمطان معا؟ وهل قطاع التصنيع هو الوحيد لإحداث التغيير الهيكلي لعملية التنوع الإقتصادي ومن ثم التنمية الشاملة؟

أن الدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد الأجنبي يمكن ان تتبع النمط الأول، لكن يعاب على هذا النمط أن هنا حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، وإطراد تضاؤل الوفرة مع اطراد تضاؤل التوسع في إنتاج السلع الإستهلاكية فضلا عن القيود الدولية الصناعية.

أما النمط الثاني فهو أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والإستيرادات من قبل الدول الصناعية، فضلا عن ذلك إرتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من إنخفاض الاجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وإنخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية،

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص29– 30.
[2] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع نفسه، ص30.

وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلا أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من أجل التصدير وبين النمو الإقتصادي.

وهناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الصناعية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع للعديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا تشير دراسات أخرى إلا أن التكامل بين السياستين أوضح من التعارض فيما بينهما، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية، أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع، تهدف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة فضلا عن ذلك لابد من مزج التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الجديدة(تهجين التكنولوجيا) فالصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد لعملية التنوع الإقتصادي والإندماج للصناعات الأخرى وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد لعملية التنوع الإقتصادي والإندماج مع الإقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية التنويع الإقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن: تعتبر هذه النظرية لكل من إسماعيل بن قانة 1999، Lewis، Paul N Rosenstein، Rondan Raguar Nuskse، Prebisch Arthur Raul، من الأعمال الأولى حول التنمية والنمو الإقتصادي، حيث تقوم على تحقيق التوازن عند توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة حتى يكون نموها متوازنا من خلال[2].

1/ إحداث التوازن عند توزيع الإستثمارات بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وهذا لضمان توازن النمو العام في الإقتصاد وهو ما يستدعي التنويع في كل القطاعات الإقتصادي، فإهمال قطاع آخر يضر بتنمية الإقتصاد وهو ما يستدعي التنويع في كل القطاعات الإقتصادية.

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] إيمان زيغة، نصر الدين عثمانية، آفاق التنويع الإقتصادي في ظل إنخفاض أسعار النفط دراسة حالة: الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، الجزائر، 2017، ص ص62-63.

2/ التوازن في توزيع الإستثمارات بين الأنشطة الإقتصادية داخل القطاع الواحد، فالعمل على تنويع مصادر الإنتاج والدخل يزيد من الدخل القومي وتقليل المخاطر بالإستثمار في مختلف المجالات وتوسيع حجم السوق بتعدد مجالات الإنتاج والإستثمار.

حيث أن ضيق السوق بضعف حافز الإستثمار وهو ما يدفع للبحث عن برامج إستثمارية تحفز وتوسع السوق أي توجيه هذه الإستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق وهو كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به.

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن: إرتبطت إستراتيجية النمو الغير متوازن (The Concept of Unbalanced Growth) أو ما يسمى بإستراتيجية النمو الغير الذاتي بأسماء العديد من الإقتصاديين أمثال: ألبرت أوتوه يرشمان Albert.O.Hirschman وهانز سنجر ممن أنتقوا إستراتيجية النمو المتوازن وإن كان قد سبقهم إلى هذه الفكرة الإقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو" في تقديمها تحت إسم نظرية مراكز وأقطاب النمو، وقد إنطلق هيرشمان من إنتقاد الإقتصادي سينجر لإستراتيجية النمو من أنها غير واقعية، حيث أن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، والتنظيم، ومتخذي القرارات...الخ، وقد أكد هيرشمان بأن الشح القائم ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الإستثمار، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الإقتصادي في البلدان النامية. فالإستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى إستثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية[1].

الفرع الثاني: القطاع القائد لعملية التنوع الإقتصادي

السؤال الذي يساق هنا هو كيفية تحديد القطاع القائد لعملية التنمية؟ إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الإستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحيتين[2]:

أولا: إختلال التوازن بين رأس المال الإجتماعي (الطرق والكهرباء...الخ) والأنشطة الإستثمارية المباشرة. وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في إستثمارات رأس المال الإجتماعي، أو عن طريق تكوين فائض في إستثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في إستثمارات رأس المال الإجتماعي

[1] بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019، ص40.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص139.

إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عملية التنمية. وتحفز على الإستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الإجتماعي.

ثانيا: إختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام وآثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار بإستخدام جداول الإستخدام–المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بإرتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

ويرى رستو أن إنطلاق أي إقتصاد نحو التنمية لابد أن يمر بخمس مراحل هي: المرحلة التقليدية، ومرحلة تمهيد الإنطلاق، ومرحلة الإنطلاق أهم ما يميز هذه المرحلة ظهور الصناعات الرائدة التي تكون لها علاقات تشابك أمامية وخلفية مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، وتتميز بقدرتها الإبتكارية، وبسرعة نموها وإرتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها[1].

أما المرحلة الرابعة فإنها تتميز بإرتفاع معدل النمو وإستمراره لمدة طويلة، ومعدل إستثمار أعلى من 10% ويكون الإقتصاد قادرا على تحمل الصدمات غير المتوقعة مثل صدمات أسعار النفط التي أثرت على إقتصادات الدول النفطية، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الإستهلاك الوفير فيها لا يشكل العرض مشكلة، إذ يلعب الطلب الدور الأساس في النمو وتحتل الصناعة المعمرة والخدمات مكان الصدارة في الإقتصاد الأكثر تنوعا.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات التنويع الإقتصادي

سنتعرف في هذا المطلب على أهم معايير ومؤشرات التنويع الإقتصادي.

الفرع الأول: معايير تقييم درجة التنويع الإقتصادي

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الإقتصادي وهي[2]:

1/ درجة التغير الهيكلي: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضال عن النمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن.

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، سياسة التنويع الإقتصادية في الجزائر بين الأداء والتقييم – دراسة إحصائية تحليلية، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة.....، الجزائر، 2022، ص17.

2/ الإيرادات: تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.

3/ الصادرات: نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الإرتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الإقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا، ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الإقتصادي، بإعتبار أن الإقتصاد الوطني الجزائري يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الوطني.

4/ الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الإختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الإختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال–هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات إستعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الإقتصادية المعروفة في الحسابات القومية وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الإقتصاد يتكون من أربعة عناصر[1]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛ مقدار الإستهلاك الفردي من الكهرباء.

وفيما يلي تعريف موجز للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع:

[1] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18 العدد 2، الكويت، 2011، ص 211.

أولا: مؤشر التركيز (Coefficient Concentration)

ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل إو متساوي بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini Coefficient) من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها. ويعرف مؤشر جيني بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)كما يبين الشكل الموالي[1]:

شكل رقم: (1–5): معامل جيني ومنحنى لورنز

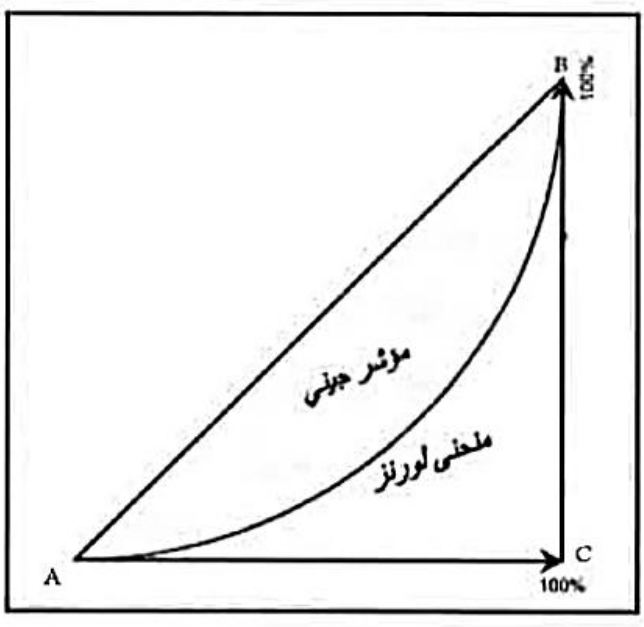

المصدر: قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني، منها:

$$G = 1 - \sum_{k-1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث X_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل على المحور الافقي، وY_k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل المحور الرأسي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات.

[1] بودشيشة مروة، محاولة قياس أثر الإستثمار العمومي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر (1990-2015) –دراسة تحليلية قياسية–، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص47.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة) وتكون عدم المسواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7، وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5-0.7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25-0.5 وضعيفة إذا إنخفضت عن 0.25.

ثانيا: مؤشر هرفندل – هيرشمان (Herfindal – Hirshman)

يعتبر مؤشر هرفندل – هرشمان من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الإقتصادي لأي إقتصاد، قيمته بين الصفر (0) والواحد (1)، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[1]:

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi|X)^{2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}} \qquad \text{.....(02)}$$

حيث أن:

- X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛
- N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا. ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع ولحد فقط[2].

ثالثا: مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv)

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[3]:

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018، ص333.

[2] أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم (1989-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –3–، الجزائر، 2015، ص197.

[3] بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات –الطاقات المتجددة بديلا–، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص22.

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}} \quad \text{.....(3)}$$

حيث:

-(Cos) مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما أصبحت قيمة (Cos =0) يعني حصول تغيرات هيكلية في الإقتصاد المعني، وعى العكس في حالة الإبتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

-(ai) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

-(Bi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

رابعا: مؤشر تركز الصادرات

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الإقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع إنحراف (Index) (Diversification) حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي[1]:

$$D_J = \frac{\sum_I |H_{IJ} - H_I|}{2} \quad \text{.....(4)}$$

-(H_{IJ}) تمثل صادرات السلعة 1 من إجمالي صادرات الدولة J.

-(H) تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما إقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.

[1] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص19.

المطلب الثالث: عناصر التنويع الاقتصادي

تتمثل العناصر الرئيسية للتنويع الإقتصادي فيما يلي:

أولا/ التنويع الإقتصادي" تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية": إن الإعتماد على الإنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما إن كان هذا الإقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أن سعرها وعوائدها معرضة بإستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة كالنفط على سبيل المثال).

وبالتالي فالتنويع الإقتصادي يضمن معنى التحرر من الإعتماد على سلعة رئيسية، واحدة قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ثانيا/ التنويع الإقتصادي " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل": يتضمن مفهوم التنويع الإقتصادي عمليا بناء قاعدة إقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين وعلى إنتاج إحتياجاتهم، تقود منطقيا الى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي تمويل الميزان التجاري تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الإقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الإستثمارات المادية والبشرية اللازمة لإستمرار عملية التنمية[1].

ثالثا/ التنويع الإقتصادي " عملية نسبية لتحول الإقتصاد الوطني": يتكون الإقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الإقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للإقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الإقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والإقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الإقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من هذه مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للإقتصاد.

[1] محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الإقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، المجلد 4، الدار العربية للعلوم-ناشرون، لبنان، 2007، ص 60.

رابعا/ التنويع الإقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج والإتاجية":

إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البيئة الهيكلية للإقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الإقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك. كما يضمن التنويع الإقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدا التوازن الجهوي والإقليمي بما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي"[1].

خامسا: التنويع الإقتصادي" عملية مرادفة للتنمية الإقتصادية": إن التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الإقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية بإعتبارها دافعا لعجلة التنمية، وعليه فإن التنمية الإقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الإقتصادي[2].

سادسا: التنويع الإقتصادي" توسيع المشاركة في جهود التنمية": إن التنويع الإقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام إقتصادي قوي يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهداف واضحة، تعمق التكامل والتماسك الإقتصادي والإجتماعي ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لإعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن، وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات القطاع[3]، كما أن إسناد

[1] طباييية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي المستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008، ص 439.

[2] بن صديق سمير، الدول النفطية وخيار التنويع الإقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة لحالة الجزائر فترة 1990 -2019، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022، ص23.

[3] طباييية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 442.

دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات إستثمارية ضخمة وبرامج مكلفة طويلة الأجل.

خلاصة

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية والعلاقة التي تربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية ومن خلال هذا توصلنا إلى أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة تكاملية.

أما بالنسبة للتنويع الإقتصادي فإننا تحدثنا عن ماهية التنويع الإقتصادي وأنماطه وأهم محدداته وآليات تحقيقه، حيث توصلنا إلى وجود سياسات يرتكز عليها التنويع الإقتصادي والتي تختلف حسب إختلاف وجهات نظر الإقتصاديين وكذا حسب نوع السياسات التي تركز بدورها على إستقرار الإقتصاد الكلي والإنفتاح، من خلال الإعتماد على مجموعة من المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم درجة تنويع الإقتصاد.

الفصل الثاني

تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحسّاس في إقتصاديات جميع البلدان العالم. الأمر الذّي يجعل من أي حكومة أكثر إهتماما وسعيا بقطاعها الفلاحي من أجل ضمان مبدأ الأمن الغذائي بين أفراد المجتمع. فتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي يجعل منها أمّة جديرة تنطلق من مبدأ الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معيشي معين لتصل إلى ضمان مبدأ الأمن الغذائي. فمهما تباينت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة، فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، بإعتباره يؤثر ويتأثّر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

ولأنّ مسألة تنمية القطاع الفلاحي أمرا ملحا وضروريا في الإقتصاد الوطني باعتبار أنّ التطور الإقتصادي والإجتماعي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة. أولت الجزائر وعلى غرار دول العالم أهمية كبيرة في تطوير وتنمية هذا القطاع بسبب إمتيازات أراضيها الفلاحية "الخصبة". من هذا المنطلق، سنتطرق ومن خلال هذا الفصل من الدراسة إلى عناصر أساسية تصب في مضمون القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم الإصلاحات الفلاحية التي طرأت عليه.

المبحث الأول: ماهية الفلاحة وأهميتها

المبحث الثاني: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1990)

المبحث الثالث: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الفلاحة وأهميتها

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات أي دولة بإعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الإقتصادية نظرا لأهميتها والخصائص التي يتميز بها عن باقي القطاعات، وهذا ما جعل الجزائر غداة الإستقلال، تعتني بهذا القطاع وتسعى لإصلاحه من خلال عدة سياسات وبرامج لتنمية هذا القطاع الفعال حتى تصل إلى المرغوب فيه ولقد كان لهذه السياسات أثر إيجابي على القطاع خاصة وعلى تطوير الإقتصاد عامة، لتوضيح ذلك تم تقسيم المبحث الأول إلى ثلاث مطالب: تناولنا في المطلب الأول ماهية القطاع الفلاحي وأهميته وخصائصه، أما فيما يخص المطلب الثاني فتحدثنا عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر أثناء مرحلة التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية. وفي المبحث الثالث درسنا القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها:

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق: "نجدها مشتقة من الكلمتين agri وتعني الحقل أو التربة، وكلمة culture أي العناية والرعاية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، فالفلاحة بذلك تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها، لإنتاج المحاصيل النباتية وإقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل والأسماك وغيرها، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء"[1].

أما التعريف الواسع فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية، غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المتخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء[2].

---

[1] ساعو باية، سيار زبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، ضمن الكتاب الجماعي القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة البويرة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص17.

[2] عامر منصور أحمد، سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الإستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990 – 2012، شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016، ص24.

فالفلاحة هي علم أو فن ومهنة ومهارة للموارد الأرضية، وإنها ليست بطريقة من طرق الحياة للحصول على العيش، فهي قطاع من القطاعات الفعالة[1].

علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والإبتكار في هذا المجال.

أما المشرّع الجزائري فقد عرفّ الفلاحة على النحو التالي: "ويعتبر دو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره. ويعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يستند إلى الإستغلال أو إمتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولّد هذه المنتجات من الإستغلال"[2]. ومنه فإن الفلاحة عبارة عن مجموعة من العلاقات والممارسات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية المتداخلة فيما بينها، والتّي يبتغي من ورائها تحقيق، تلبية وإستدامة مختلف حاجات الأفراد البيولوجية.

في الإقتصاد الزراعي تعرف بإعتبارها القطاع الذي تتمثل مهمته في إنتاج الدخل المالي من إستغلال الأرض (الزراعة)، والغابات والبحر والبحيرات والأنهار (تربة الأحياء المائية والصيد)، وحيوانات المزرعة (الثروة الحيوانية) والحياة البرية (الصيد). في الممارسة العملية، وترجيح هذه العملية مرتبطة بتوافر الموارد ومكونات البيئة الطبيعية الحيوة والبشرية. ويرتبط الإنتاج والتوزيع في هذا المجال إرتباطا وثيقا بالإقتصاد السياسي في بيئة عالمية[3].

من خلال التعاريف السابقة، الفلاحة هي جميع الأنشطة التي تعمل على تطوير الموارد الطبيعية (الأرضية، المائية، النباتية والحيوانية)، وتسخير الموارد البشرية من خلال إستخدام الأساليب البحثية والتقنية والطرق العلمية التي تضمن إشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة من الغذاء وتوفير المواد الأولية.

المطلب الثاني: أهمية الفلاحة

تظهر الأهمية الكبيرة للفلاحة أو بالأحرى للقطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته فيما:

1-المساهمة في الناتج الوطني: تختلف هذه المساهمات بإختلاف الإمكانيات والموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى، فهناك بلدان إقتصادها قائم على المناطق الحضرية تقدر مساهمتها بأقل من 7 %من الناتج الوطني وهناك

[1] قموز سيد أحمد، التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2015، ص30.

[2] بولفضاوي نسرين ديدية، دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت -772، شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل الإقتصادي والإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشينت، 2021، ص ص31-33.

[3] سنوسي سيد أحمد، بلهادي عبد الصمد، واقع القطاع الفلاحي ف الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الإقتصادية – القطاع الزراعي نموذجا، ضمن الكتاب الجماعي القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص89.

بلدان إقتصادها سائر في طريق التحول (إلى نظام السوق) تتراوح نسبة المساهمة بين 7 %و 25 %في حين تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني للبلدان التي إقتصادها قائم على الفلاحة بأكثر من 32 %حتى تصل إلى 64 % ويرجع التفاوت بين النسب لأسباب منها تطوير القطاعات الأخرى غير الفلاحية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة ومع هذا يبقى الناتج الفلاحي جزء هام من الناتج الوطني حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية[1].

2-المساهمة في تكوين رأس المال: يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الإستثمار في الأنشطة المختلفة في الإقتصاد الوطني[2].

3-توفير الأيادي العاملة: تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الإقتصادية السائدة، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الزراعي أقل من4 في المائة فقط الو.م.أ، اليابان، فرنسا وألمانيا 2 في المائة، إيطاليا 3 في المائة، إسبانيا 4 في المائة (نتيجة التقدم العلمي في الزراعة كالآلات الزراعية، أما في البلدان القائم إقتصادها على الزراعة فإنها تستوعب من 50 في المائة الى 93 في المائة) بوركينافاسو 92 في المائة، غينيا 80 في المائة، السنغال 70 في المائة، سيراليون 60 في المائة، الطوغو 53 في المائة) بإعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية وإستخدامهم للأساليب الزراعية التقليدية[3].

4-توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن ان تستخدم كمدخلات لإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الإقتصاد ككل، فالقطاع الفلاحي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما ساهم في نشأة وتطور قطاع إستخلاص وتعبئة الزيوت التابع لقطاع الصناعي. ويوفر كذلك العديد من المواد الخام لصناعة المخللات والمربات والمواد الغذائية الجافة والمعلبة وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الفلاحي[4].

---

[1] حشلاف أسماء، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] صدام ركابي، فريدة عزازي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الإقتصاد الوطني، دراسة قياسية بإستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة للفترة 1990 – 2015، مجلة المالية للأسواق، المجلد 5، العدد 10، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019، ص279.

[3] عامر منصور أحمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4] عقال عبد الحكيم، البحث عن الأمثلية لمردودية الإنتاج في القطاع الزراعي – مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية، رسالة ماجيستر، تخصص الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص24.

5-إنعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية: يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في توفير العملات الأجنبية من تصدير، إذ يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فإن الفائض الفلاحي المصدر إلى الخارج يولّد النقد الأجنبي، ممّا يساهم في تلبية إحتياجات التنمية في إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الإستهلاكية، وعليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال تكون عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية[1].

المطلب الثالث: خصائص الفلاحة

تتميز الزراعة بالمميزات التالية مجتمعة، ولا يمكن وجدها مجتمعة إلا في الزراعة ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية لإيجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلي هذه المميزات:

2-طول ذروة الناتج الزراعي: إن فترة الانتظار في الزراعة بين مبدا تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنوات. أي أن ذروة الناتج الزراعي طويلة بينما ذروة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان. يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة إستجابة لطلبات يتلاقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه وإذا إضطر يتوقف عن العمل او يغلق مصنعه ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم وإذا فرضنا أنه يعلم ما سيكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان يمثل السهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للإنتظار سنة حتى تلد الأبقار، وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل إلا ذروة الإنتاج في بلوغها سن العاشرة، وعلى هذا إذا إرتفع النحل هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه، وقد يلقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الإنتظار. ومن خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود فضاء ينظمهم، عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق، يهبط سعر المحصول هبوطا كبيرا، فيقومون بتخفيض الإنتاج وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الإنخفاض في الإنتاج ويرتفع السعر مجددا وتبدأ

[1] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة-، شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص99-100.

الذروة من جديد ثانية، ولذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الإقتصادية لتجنب أمثال هذه الأزمات[1].

2-لا يساير الإنتاج الزراعي إنخفاض الأسعار: أظهرت الدراسات أن الإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب ولكن مسايرته إلى إنخفاض الطلب البطيء جدا، وسبب هذا البطء هو أن الأرض عامل ثابت ويستمر إستغلالها عادة مادامت تغطي التكاليف المتغيرة. حيث أنه عندما تنخفض أسعار المنتوجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الإنتاج السابق لإعتقاده بأن هذا خير له من أن يترك حقله بورا، فيفتش عن عمل آخر وعلى هذا تهبط أسعار المحاصيل الزراعية في الأزمات الإقتصادية الأخرى فالأمر يختلف إختلافا تاما، حيث أنه إذا إنخفض الطلب إنخفاضا كبيرا لمحصول ما، إنخفضت معه أجور العامل الإنتاجي[2].

3-زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي: على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الزراعة إيقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية بشكل كبير على نوعية الإنتاج وكميته، حيث يصعب على المزارع التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها، فالناتج الزراعي يتأثر تأثيرا كبيرا بالأحوال المناخية وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من إحتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة[3].

4-إرتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الفلاحي: تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط فلاحي ما نسبته 70% تقريبا من التكاليف النشاط الكلية، تتمثل التكاليف الثابتة عادة في عناصر مثل: المباني والآلات والأرض الفلاحية، ويتحمل المنتج تكاليف الصيانة وإندثار هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أم لا، إن إرتباط سعر السوق لسلعة ما بمتوسط التكاليف الثابتة لإنتاج هذه السلعة يحث المنتج في القطاع الفلاحي على تخفيض متوسط هذه التكاليف إلى الحدود الدنيا لأن إرتفاع هذا المتوسط يؤدي إلى إرتفاع متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى الخسارة الإقتصادية[4].

---

[1] الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 – 2020)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص8.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي، ط1، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 1969، ص44.

[3] سعيداني فواز كمال، براهيمي عبد الرحمان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري في الفترة 2010 – 2018، شهادة ماستر، تخصص إقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 1019، ص18 – 19.

[4] مزلف سعاد، مرجع سبق ذكره، ص10.

5-التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة: من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، وذلك إذا نجح أحد الزراع في إجراء تجربة جديدة فان ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن ذروة الناتج الزراعي طويلة، أما ذروة الناتج الصناعي فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في سنين عديدة. وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الإنتفاع بها للفرد ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل. وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة: يخضع النشاط الزراعي الى قانون المنافسة الحرة (الكاملة) وذلك نتيجة لثلاث عوامل هي:

أ/تعدد الوحدات الزراعية الإقتصادية وصغر السعة الإنتاجية لكل منها.

ب/التجانس النسبي للسلع الزراعية في مختلف الوحدات الإقتصادية.

ج/حرية دخول وخروج المنتجين للنشاط الزراعي.

[1] عامر منصور أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21.

المبحث الثاني: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962 – 1990)

لقد شملت هذه المرحلة تبني الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، سعيا إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها.

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي

واجهت الجزائر بعد الإستقلال في الميدان الفلاحي مشكلة كبيرة في الميدان الفلاحي مشكلة كبيرة تمثلت في تركة القطاع الإستعماري حيث ورثت عنه زراعة هشة وموجهة أساسا للتصدير، ولمواجهة هذه المشكلة حاولت الجزائر آنذاك تنظيم القطاع الفلاحي في إطار قانوني، حيث تم إنشاء القطاع المسير ذاتيا بموجب مرسوم 22مارس 1963.

أولا: نشأة ومفهوم قطاع التسيير الذاتي

1/نشأة التسيير الذاتي: عند حصول الجزائر على الإستقلال واجهتها وضعية صعبة جدا، فقد كانت الأراضي الفلاحية (7.5 مليون هكتار) تتوزع على قطاعين، قطاع المعمرين (2.2مليون هكتار) والقطاع الجزائري التقليدي (5.3 مليون هكتار) سنة 1962، حيث ترك المعمرون أراضيهم عام1962 وهاجروا إلى فرنسا وكانت تلك الأراضي من أخصب أراضي البلاد وذات الموقع المناسب حيث كان معظمها في السهوب[1].

كان الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية وكانت فكرة الإهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الإستقلال حيث إهتم حزب جبهة التحرير الوطني، فطُرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي، وكانت لأول مرة تخص بالإهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للإستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس1963[2].

قامت الحكومة الجزائرية في أوت1962 بتعيين مدراء تسيير المزارع المتروكة من طرف الأوروبيين، وفي أكتوبر 1962 أصدرت الحكومة منشور قانوني، يثبت شرعية لجان التسيير العمالية ويؤكد أن المزارع المتروكة يجب أن تدار بواسطة تعاونيات إنتاجية تديرها لجنة تسيير يرأسها إطار فني تعينه الدولة، حيث تأسس في هذا السياق " **المكتب الوطني لحماية وتسيير الأموال المتروكة** " وإعتمد رسميا صيغة ملكية الدولة المسيرة ذاتيا، حيث يقوم المزارعون

---

[1] زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/ 2018، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2020، ص67.

[2] دومي عبد الرؤوف، بوسماحة بلال، القرض الإيجاري كآلية لتمويل القطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2017، ص3.

بخدمة الأرض الموروثة من المستعمر بشكل جماعي دون إمتلاكها، أو تفتيتها إلى وحدات صغيرة، حيث حرصت على إبقائها كما هي، وفي نهاية عام 1963 إتخذت إجراءات لتأميم حوالي مليون هكتار، التي خلفها المعمرون و200000 هكتار من طرف المتعاطفين مع الإستعمار[1].

وفي سنة1966 حوالي 250000هكتار تم توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين، الذين جُمِعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج"[2].

وابتداءا من 1967 بدأ التسيير الذاتي يتوجه نحو الإستقلالية في التسيير وإعادة هذا التنظيم يفسر من خلال تبني تطور زراعي يتماشى مع متطلبات التصنيع، فمنذ سنة 1975 عرف تغييرات جذرية نحو إستقلالية متزايدة[3].

2/ **مفهوم التسيير الذاتي**: هو نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة إنتقالية من أجل حماية وإستقلال الأملاك الشاغرة، هذا مما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62 – 02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة[4].

عُرّف التسيير الذاتي في (المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية) بأنه: نوع من التنظيم السياسي والإقتصادي والإجتماعي يمثل محتواه الأيديولوجي السبيل الرئيسية التي إختارتها الجزائر للإفضاء إلى الإشتراكية والتي توفق بين مصالح العمال الذين إرتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية وإهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية[5].

---

[1] حاشي أمعمر الأزهر، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص31.

[2] وهاج عبد الحفيظ، عمل المرأة الريفية في منطقة ترارة – عرش بني مسهل نموذجا – دراسة سوسيوأنثروبولوجية –، شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2018، ص39.

[3] الزهرة بشكي، إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الإستقلال 1962 – 1990 دراسة تحليلية نقدية، مذكرة شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص35.

[4] بيدي مدني، دور الإعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خذه، 2009، ص87.

[5] بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية 2015/2000، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص51.

ثانيا: أهداف التسيير الذاتي

حددت أهداف التسيير الذاتي فيما يلي[1]:

1/حماية الأملاك الشاغرة.

2/مواجهة النقص الكبير الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.

3/وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.

4/تجميع الفلاحين الصغار في شكل تعاونيات فلاحية جماعية.

5/توفير حاجيات السكان في الغذاء.

6/رفع التحدي في وجه الكولون الذي هربوا مجموع الوسائل المستعملة في القطاع الفلاحي وتركوا العتاد العاطل.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوحدة الزراعية المسيرة ذاتيا

تتمثل الهياكل التي أرسيت لتطبيق التسيير الذاتي في الجزائر في[2]:

1/ الجمعية العامة للعمال: يعتبر بمثابة الجهاز الأعلى، يضم كل عمال المزرعة الدائمين، عدد أعضائه يحدد كل سنة، حسب درجة التقدم التي تم أحرازه من حيث المردودية الإنتاجية، ومن حيث إقرار التوسع في عمليات التوسع والتكثيف الزراعي.

2/ مجلس العمال: يتم إختيار أعضائه في الجمعية العامة، أعضاؤها ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات، ويقوم بإنتخاب لجنة التسيير، له حق إدخال عمال جدد وكذا توقيف أحدهم، بيع وشراء وسائل الإنتاج، وكذا منح القروض المتوسطة والطويلة الأمد.

3/ لجنة التسيير: تنتخب من مجلس العمال، تضم من 3 إلى 11 عضو منتخب، ويعين من بين أعضائها رئيس للجنة كل سنة، تقوم بوضع برنامج التنمية الزراعية، تتولى تقديم القروض قصيرة الأجل، تتولى حل المشاكل التي تخلقها العملية الإنتاجية بما في ذلك التي تحدث بين العمال.

4/ رئيس لجنة التسيير: يمثل العمال، ويعتبر بمثابة حلقة وصل بين أجهزة التسيير الذاتي وبين المدير.

---

[1] زيدان نعيمة، زواوي رزيقة، دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بني سليمان –بالمدية–، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018، ص3.

[2] صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000 – 2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص86.

5/ المدير: ممثل للدولة، يعين من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، من مهامه التأكد من سلامة العمليات المالية والإقتصادية التي تحدث داخل المزرعة.

رابعا: مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي

مر التسيير الذاتي بثلاث مراحل هي:

1/ المرحلة الأولى: (**الأملاك الشاغرة**): ظهرت هذه المرحلة بعد ترك المعمرين لكل ما يملكون في فترة 1962 فوجدت أملاك بدون ملاك، وعلى أثرها بدأت عملية الإستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية المختلفة، نتيجة لذلك أصدرت الدولة قرارات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر بتاريخ 24 اوت 1962، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم إنتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، ثم قرار آخر مضمونه تكوين لجان تسيير هذه الأملاك، ومع بداية 1963 كانت نسبة القطاع المسير ذاتيا يمثل نصف ملاك المعمرين[1].

2/المرحلة الثانية: (**التأميم الجزئي أو الجغرافي**): جاءت هذه المرحلة مع صدور المرسوم رقم 63-88 المؤرخ في مارس 1963 والذي ينص على كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، كما صدر قرار 06ماي1963 الذي جاء باللمسات الأخيرة بعملية التنظيم حيث تم في هذه المرحل تأميم الوحدات الزراعية التابعة لكبار المعمرين الفرنسيين والتي تبلغ مساحتها حوالي 200000 هكتار موزعة على 127 مزرعة، ومن أهم المميزات التي تتصف بها هذه المزارع هي الخصوبة وتطور وسائل الإنتاج من عتاد ومعدات الإستغلال، إضافة إلى المدخلات الأساسية في عملية الزراعة مثل البذور الجيدة والأسمدة الفوسفاتية والمعدنية، كما كانت تستعمل الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج وإستغلال الأراضي وذلك لإنفرادها في إنتاج المواد المخصصة للتصدير من الحبوب كالقمح الصلب إلى جانب الحمضيات والخمور[2].

3/المرحلة الثالثة: (**التأميم الكامل 12 أكتوبر 1964**): تميزت هذه المرحلة بإستعمال كامل الأراضي الزراعية التي قدرت ب 2632000 هكتار مسيرة ذاتيا، وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة وهي تقع بسهولة متيجة، عنابة، وأعالي الشلف. لقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الإستقلال وقبل 1971 تقدر بحوالي 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا بعدما كانت هذه الأراضي موزعة على

[1] قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر –، الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر، 2012، ص122.

[2] بن شيخ صبرينة، قاشي سارة، فعالية النظام المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالمدية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس –المدية، الجزائر، 2018، ص38.

22000 مزرعة كولونيالية، بمعدل 119 هكتار للمزرعة الواحدة في سنة 1950 أما بعد الإستقلال فإن متوسط مساحة المزرعة الواحدة قد إرتفع إلى 1231 هكتار[1].

الجدول رقم (2-1): يمثل هيكل المزارع المسيرة ذاتيا في الجزائر

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
من 100 إلى 500 هكتار	686	30.9	213000	3.1
من 500 إلى 1000 هكتار	620	29	443000	17
من 1000 إلى 2000 هكتار	510	23	711000	26.4
من 2000 إلى 3000 هكتار	236	12.4	743000	28.2
أكثر من 5000 هكتار	22	1.1	144000	5.5
المجموع	2141	100	2627000	100

المصدر: محمد السويدي "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص144.

نلاحظ من الجدول أن نسبة المساحة الزراعية للأراضي من 200 الى 500هكتار تمثل 28,2% كم المساحة الكلية للمزارع وهي تعتبر نسبة كبيرة من غير المقدور إستغلالها في أحسن الأوجه وصعوبة إدارتها وتسييرها لقلة الإطارات والتقنيين، الشيء الذي أدى إلى عدم التحكم الأمثل في مختلف الموارد المالية والطبيعية حيث كان التسيير عشوائيا مما إنعكس بصورة واضحة على الإنتاج والمردود.

خامسا: تقييم مرحلة التسيير الذاتي

بالرغم من الأهداف المسطرة والمرجوة في القطاع المسير ذاتيا لإنجاح القطاع الفلاحي في تلك الفترة ونتيجة لذلك وجد هذا القطاع نفسه في مواجهة مشاكل التسيير والتموين، والمالية وتسويق المنتجات الفلاحية، وحتى الإعتمادات المخصصة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين والتأطير التقني، كانت ضعيفة لم تتمكن من التصدي لإنهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآلات الحرث وتهيئة

[1] عزالدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 3، الجزائر، 2012، ص ص14-15.

التربة...الخ) بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوى العاملة حيث ان 90% منهم أميون، كما أن الإنتاج أصبح تسويقه غير مضمونا بين الشركاء الفرنسيين، والحاصل أن كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في جعل القطاع المسير ذاتيا قطاع غير ناجح ومهمشا ودام ذلك حتى تاريخ إلغائه سنة 1987[1].

المطلب الثاني: مرحلة الثورة الزراعية

سيتم التطرق في هذا المطلب كل ما يخص الثورة الزراعية من نشأة وأهداف وأهم مراحلها وهيئتها التي ساعدت في تسييرها.

أولا: نشأة الثورة الزراعية

لقد كانت الثورة الزراعية هي السياسة المراد إتباعها بعد الحصول على الإستقلال، لكن هذا لم يتحقق إلا بعد 10 سنوات من ذلك. وفي الحقيقة الأمر فإن أهداف الثورة الزراعية هي مكملة لأهداف التسيير الذاتي وهي أكثر دقة وصرامة من ذلك من جهة، ومن جهة ثانية فهي تسعى إلى القضاء على إستغلال الإنسان للإنسان كما ناد بذلك النظام السابق[2].

بعد أن حاول الرئيس السابق هواري بومدين علاج سوء الإدارة الذي إستقر، بروح العدالة الإجتماعية، لم يجد شيئا أفضل من إعلان بيان أصبح محورا في المستقبل، في إطار هذا الوضع جاء الأمر 71 -73 بتاريخ 8 نوفمبر 1971 الخاص بالثورة الزراعية الذي كان مبدأه بالتحديد[3]، هو" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، سمح هذا بإسترداد 1.2 مليون هكتار التي كانت في السابق ملكا للباشاوات[4].

فحسب دراسة متعلقة بتوزيع الأراضي في القطاع الخاص عند تطبيق الثورة الزراعية، تبين أنه ما يعادل نصف الفئة من الفلاحين يشغلون في مساحات تقل عن 5هكتارات، وهي تمثل نسبة 52% من الوحدات الإستغلالية ولا تشكل سوى8,8% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما نجد على العكس فئة كبار ملاك الأراضي الذين يمتلكون

---

[1] بوخالفة علي، إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، الجزائر، 2015.

[2] جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية البويرة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، الجزائر، 2005، ص29.

[3] فضيلة مزوزي، محمد قويدري، الإستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 1، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2021، ص69.

[4] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص216.

سوى 2,9 %من مجموع الملاك يستحوذون على26,6% من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تزيد عن 50هكتارا؛ وان هناك 500000 فلاح محرومون نهائيا من الأراضي ولم يستطيعوا الحصول حتى على التوظيف المؤقت، أما في ميدان تربية الحيوانات (الماشية) يملكون 2500000رأس بقر، في حين لا يملك فئة الرعاة والعزل والذين يتراوح عددهم ما بين 170000 فرد سوى 3ملايين رأس بقر[1].

ثانيا: أهداف الثورة الزراعية

عملت الثورة الزراعية لتحقيق الأهداف التالية[2]:

1/تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:

-الإستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية.

-من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له إستغلالها، وكذا وضعيتها.

-كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها، لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، والإختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، وهو نظام تسييرها.

2/الأراضي المؤممة: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين ثم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البديلة للخدمات.

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، والتي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع، إلى جانب

[1] كموطي أميرة، بهلول لبنى، دور الإستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة القطاع الفلاحي بالجزائر، شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2017، ص30.

[2] شعيري عبد النور، عامر محمد، دور القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية – للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2015، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2016، ص ص24-25.

سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على آثار الإستعمار وكل أشكال الإستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة.

وتقوم الخزينة بتعويض 25% للفلاحين الذين أممت أراضيهم، ويتم التسديد خلال 15سنة، وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام، وتستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات او تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون، وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

ثالثا: هيئات تنفيذ الثورة الزراعية

في هذا الإطار، تسهر على تنفيذ الثورة الزراعية نوعين من الهيئات، هيئات مركزية وأخرى لا مركزية.

1/ هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى المركزي

سنتطرق لها بإختصار على الوجه التالي[1]:

ـ **وزارة الفلاحة والثورة الزراعية:** بالنسبة للهيئات المركزية، تتمثل في وزارة الفلاحة التي عدلت تسميتها بعد صدور الأمر رقم 71-73 من وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي إلى وزارة الفلاحة والثورة الزراعية، وتتكفل هذه الهيئة حسب نص المادة 181 من قانون الثورة الزراعية بمتابعة سير هذه الثورة، بإعتبارها المسؤول الأول عن العملية.

ـ **الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين:** بالموازاة مع هاتين الهيئتين، قامت الدولة بإنشاء الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين UNPA في سنة 1972، والذي عرفته المادة الأولى من قانونه الأساسي على إنه " منظمة جماهرية ذات طابع سياسي وإقتصادي وإجتماعي وثقافي، وتتمتع بالشخصي المعنوية وتمارس مهامها تحت إشراف الحزب".

ـ **اللجنة الوطنية للثورة الزراعية:** تأسست اللجنة الوطنية للثورة الزراعية بموجب مرسوم رقم 285/71 وهي لجنة وزارية مشتركة، يترأسها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي، ويتولى الكتابة في هذه اللجنة ممثل عن وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي[2].

[1] حيميدة إبراهيم الخليل، الآليات القانونية لتسيير العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة...، الجزائر، 2015، ص28.

[2] ليلى شكيمة، مايسة حميد، الثورة الزراعية بوادي سوف وآثارها على الواقع الإقتصادي والإجتماعي بالمنطقة (1971-1988)، مذكرة شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –، الجزائر، ص36.

2/ هيئات تنفيذ الثورة الزراعية على المستوى اللامركزي

أما بالنسبة للهيئات اللامركزية، أنشات السلطة العمومية هيئات لا مركزية لتنفيذ الثورة الزراعية، ليس كهيئات حيادية ولكن كبناءات تقنية وقانونية وسياسية تخدم أهداف الثورة الزراعية، ومن وراءها أهداف الدولة، وتتشكل هذه الهيئات سواء على مستوى الولاية والبلدية، من المجلس الشعبي البلدي الموسع، اللجنة التنفيذية للبلدية، التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات، المجلس الشعبي الولائي، المجلس التنفيذي الموسع للولاية[1].

رابعا: مراحل الثورة الزراعية

مرت الثورة الزراعية بثلاثة مراحل تتمثل فيما يلي[2]:

1/ المرحلة الأولى (مرحلة الترشيد والتوعية): تم من خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها كإصلاح جذري لهياكل الإقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية، فكانت أول خطوة تطبيقية أشرف عليها الرئيس هواري بومدين يوم 17جوان 1972 بخميس الخنشلة على حفل توزيع رخص الإستفادة من أراضي الثورة الزراعية على مجموعة من الفلاحين وعمت نفس الخطوات كامل الولايات.

2/ المرحلة الثانية (الملكية الخاصة): إنطلقت في 15سبتمبر1972، وتشمل هذه المرحلة الملكيات الخاصة، حيث تم إحصاء الأراضي ومزارع النخيل في الجنوب، لأن التحديد والتوزيع في هذه المنطقة لا يقومان بالمساحة وإنما بعدد أشجار النخيل المملوكة، ومع إنتهاء عملية الإحصاء في1973، بدأت عملية الحصر وحددت الملكية الكبيرة وفقا لمعايير واضحة (بين الأراضي وطبيعتها، منسوب الامطار، أراضي مروية وغير مروية...)، وذلك مع ترك مساحة لكل مالك تطاله الإصلاحات وهذا ما يسمح له بالعيش الرغيد والميسور مع أسرته، أما الملاك المتغيبون الذين لديهم مصادر أخرى للدخل، ستقوم الدولة بالإستيلاء على أراضيهم وتضم إلى الصندوق إن لم يسلموها عن طيب خاطر.

[1] جلول هشام، محمودي أحمد أمين، النظام القانوني لإستغلال العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، مذكرة شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون العقاري، معهد العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، 2017، ص30.

[2] سلاف ديدوش، الثورة الزراعية ونتائجها الإقتصادية والاجتماعية (1971-1987)، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، الجزائر، 2016، ص ص22-27-31.

3/ المرحلة الثالثة (تربية المواشي): إنتهت المرحلة الأولى من الثورة الزراعية الخاصة بالأراضي العائدة للدولة والمرحلة الثانية المتعلقة بالأراضي المؤممة، ثم بدأت المرحلة الثالثة والتي تختص بتربية المواشي وهذه المسالة تخص بوجه خاص فلاحي الجنوب والسفوح. انطلقت هذه المرحلة تحت شعار "القطيع لمن يرعاه" بموجب قرار 17جوان 1975.

خامسا: تقييم نظام الثورة الزراعية

نجد أن هذا النظام لم يحقق أي نجاح وهذا لأسباب منعته من تحقيق أهدافه من بينها قرر السلطة المركزية بمشروع الثورة الزراعية، نتج عنه سلوك سلبي للمنتجين المستفيدين من تعاونيات الثورة الزراعية، وهو تكريس لثقافة المساعدة في أذهان المنتجين الذين أصبحوا يرون أن الدولة هي المحرك الأساسي لنشاطهم من حيث الإنتاج، والتوثيق والتمويل، ومن يتوقف كل مجهود تعاوني وقد كان السبب في إنتشار هذه الثقافة التسيير الإداري للثورة الزراعية، إضافة لذلك صعوبة المحيط الإجتماعي والثقافي الذي واجهته الدولة[1].

وعلى العموم بالرغم من محاولة سياسة الثورة الزراعية من تحقيق نتائج إيجابية إلا أنها كانت متذبذبة من سنة لأخرى اضافة إلى أنها لم تكن فعالة نظرا لهشاشة قاعدتها وأمام هذا الوضع إتقلت الدولة إلى إصلاح جديد وهو قانون إعادة الهيكلة[2].

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي في مرحلة إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى وضعية القطاع الفلاحي في كل من مرحلتي إعادة الهيكلة ومرحلة المستثمرات الفلاحية.

الفرع الأول: القطاع الفلاحي في مرحلة إعادة الهيكلة

في هذه المرحلة سيتم تناول الأهم الإجراءات الحاصلة في هذه الفترة والتي نوجزها فيما يلي:

[1] مريجة كمال، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر وتأثيره على الإستثمار، مذكرة شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العقاري، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص ص22-23.

[2] شيخ يحي، دور الانفاق الحكومي في تشجيع القطاع الزراعي دراسة تحليلية لدعم إنتاج الحبوب في ولاية السعيدة للفترة 2005 -2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص64.

أولا: نشأة مرحلة إعادة الهيكلة ومفهومها

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للإقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هاته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع،...الخ)، إضافة الى تراجع أسعار البترول خلال هاته الفترة، وضعف نمو إقتصاد البلاد، مما أدى إلى السلطات تبني مفهوم المراجعة إو التقييم، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم77 الصادر في 15/ 1981/03[1].

لقد كان للإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الفلاحي، والتي مست تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع التسيير الذاتي، وأنشأت محلها وحدات فلاحية مهيكلة ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها " المزارع الفلاحية الإشتراكية"، والتي بلغ عددها 3396 مزرعة، منها 3034 مزرعة ظهرت في القطاع المسير ذاتيا على مساحة 2330501 هكتار. و346 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية، والملاحظة الهامة هو توزيع بعض الأراضي على الفلاحين بنسبة 36%، أي ما يعادل 453859 هكتار بحجة أنها عبارة عن قطع أرضية صغيرة ومبعثرة، مما لا يسمح بتجميعها في شكل وحدات إنتاجية إقتصادية[2].

ثانيا: مبررات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

تتمثل أهم مبررات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في تلك النتائج السلبية المحققة سواءا في قطاع التسيير أو في قطاع الثورة الزراعية، حيث نلاحظ مما سبق أن كلا النظامين لم يستطيعا الوصول إلى الأهداف المرجوة، فرغم مرور 20 سنة من الإصلاح على مستوى هذا القطاع إلا أننا نجد[3]:

- قطاع زراعي تابع للدولة يتميز بمركزية التسيير، ويتكون من قطاعين مختلفين وغير متكاملين (قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية).

[1] معوش إيمان، بن عمراني أماني، إنعكاسات السياسات الزراعية للإتحاد الأوروبي على القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة حالة القمح) خلال الفترة 2010 -2020، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج-، الجزائر، 2022، ص ص49-50.

[2] فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة اقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص197.

[3] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاإتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص108-110.

- عدم الإنسجام بين المزارع المسيرة ذاتيا ومزارع الثورة الزراعية سواءا من حيث البنية العقارية أو من حيث المردودية.
- عدم القضاء على شساعة الملكية الزراعية خاصة في قطاع التسيير الذاتي.
- إختلاف دخول العمال في القطاع الزراعي حيث نجد أن هناك تباين في دخول العمال بين القطاع المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية.
- توصل السلطة إلى وجود إهمال غير مبرر وحتى غير منطقي للفلاحة الوطنية، رغم أن الجزائر في الأصل بلد زراعي يشتغل بهذا النشاط أكثر من نصف سكانها.
- ضعف العلاقة بين الفلاح والأرض، التي كانت تقتصر في المراحل السابقة على علاقة الأجير. حيث إنعكست هذه العلاقة سلبا على مردود الفلاحين، حيث كانوا يشعرون بإستغلال الدولة لهم.
- تعدد التعاونيات المنشاة في إطار الثورة الزراعية، وظهور النزاعات فيما بينها وبين الأراضي المجاورة لها نتيجة غياب الحدود الدقيقة لمزارع الدولة.
- إنتشار الملكية الزراعية والتعاونيات الإنتاجية بشكل غير متوازن على مستوى المناطق من جهة، وتشتتها على مسافات بعيدة من جهة أخرى مما أدى إلى صعوبة الإتصال بها ومراقبتها.

ثالثا: مراحل عملية إعادة الهيكلة

تم تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين هما[1]:

1/ المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية والإقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

2/ المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي إنتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 وأصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية إشتراكية موزعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الإختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، والذي يهم في هذا المشروع هو إهتمامه بالوحدات الذي قام بتوزيعها على أربعة أنماط تتمثل في[2]:

[1] جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية –دراسة حالة ولاية السعيدة–، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإقتصاد والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت –، الجزائر، ص48.

[2] مولاي حسين، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص35.

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و100هكتار.

- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 ,250هكتار.

- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة والكروم بمساحة ما بين 150 و200هكتار.

- مزارع تسود فيها الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و1500.

رابعا: تقييم سياسة إعادة الهيكلة

لقد كانت لسياسة إعادة الهيكلة أثار جانبية وخفيفة، إذ أنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على القطاع الفلاحي إلا أن النتائج الهزيلة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والنجاعة الإقتصادية للمستثمرات الفلاحية المستحدثة، بالرغم من زيادة عدد العمال وتوسيع المساحات، وإستحداث دواوين جديدة مساعدة بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحة، كإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، وإعادة هيكلة الدواوين وقد ترتب على ذلك إنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للإحتياط والخدمة الفلاحية والديوان الوطني للأنعام.

ورغم كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن مردود الإنتاج إنخفض لكل المحاصيل وقد أدى إلى نتائج هزيلة، مما تسبب في عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحقاتها المالية وترجع هذه المشاكل إلى الأسلوب المتبع في التسيير والذي لم يختلف كثيرا عن الأساليب السابقة المنتهجة سواء في نظام التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات المزروعة أما طريقة إدارتهم فلم تخرج من دائرة المركزية والبيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية، ونظرا للسياسات التي عرفها هذا القانون وللمشاكل التي واجهها كان من الضروري المبادرة بالإصلاح فكان قانون أو سياسة المستثمرات الفلاحية[1].

[1]وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2020، ص27.

الفرع الثاني: نظام المستثمرات الفلاحية

عرف القطاع الفلاحي تحولا جديدا سنة 1987، حيث أجريت عدة تغيرات، وذلك بصدور القانون (87-19) المؤرخ في 1987/12/08[1]، المتضمن تحديد طريقة لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، هذا إلى جانب تحديده لحقوق وواجبات المنتجين، كل هذا من إجل ضمان الإستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمى بتحقيق غنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في إستغلال الأراضي بإعتبار هذا القانون يضمن إستقلالية فعلية للمستغلين ويربط الدخل بالإنتاجية[2].

أولا: تعريف المستثمرة الفلاحية

عرفت الحكومة أثناء عرضها لمشروع القانون رقم 19/87أمام المجلس الشعبي الوطني مصطلح المستثمرة الذي حل محل مصطلح التعاونية على أنها: "تعني إيجاد وسائل جديدة لإستغلال، لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية حيث لا تكتفي بإستعمال الوسائل الموجودة، بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج وتحرض المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني"[3].

ثانيا: اهداف نظام المستثمرات الفلاحية

إن الهدف من وضع قانون المستثمرات الفلاحية هو[4]:

1. تقليص حجم الإستغلالات، بحيث تم تشكيل 22356 مستثمرة فلاحية جماعية و5677 مستثمرة فلاحية خاصة؛
2. تقليص متوسط مساحة المستثمرة إلى 100 هكتار بالنسبة للمستثمرة الخاصة؛
3. ضمان وإستمرار إستقلالية المستثمرات؛

[1] سفيان أرفيس، تقييم التمويل البكي للقطاع الفلاحي دراسة حالة –بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات التمويل والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص35.

[2] سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر "– إبراهيم سلطان شبوط، الجزائر، 2018، ص115.

[3] سحتوت نادية، النظام القانوني لإستغلال العقار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، تخصص قانون عقاري، جامعة باتنة –1–، الجزائر، 2019، ص144.

[4] بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص51-52.

4. ضمان الإستغلال الأمثل للأراضي الزراعية؛
5. زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية الفلاحين لتلبية الحاجات الغذائية الوطنية؛
6. ضرورة مواجهة التأثيرات السلبية للأزمات الإقتصادية؛
7. ضبط حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين وفقا لمتطلبات الفعالية الإقتصادية؛
8. تحديد قواعد وأسس الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية؛
9. رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الوطنية، وتحقيق نجاعة الإصلاح الإقتصادي.

ثالثا: نتائج المستثمرات الفلاحية

ليس من السهل الكشف عن نتائج وإنعكاسات هذه المرحلة على القطاع الفلاحي بشكل عام بسبب كثرة النزاعات بين أفراد المستثمرات من جهة، وكذلك لجوء الملاك الأصليين إلى العدالة لإسترجاع أراضيهم المؤممة وقد قامت وزارة الفلاحة بتحقيق حول العملية إتضح أن المستثمرات لم تبقى على حالها وتم تقسيمها أكثر لعدة أسباب ومن بينها نزاعات دارت بين أصحاب المستثمرة الواحدة وسبب عدم إحترام شروط إنشاء المستثمرة، كما تخل عدد كبير من الفلاحين على الأراضي الفلاحية بسبب قلة الإمكانيات، وعدم وجود إنسجام بين هذه المستثمرات

وتفضيل بعضها عن بعض حيث كانت الإلوية في منح الأرض تعطي للعمال الدائمين على حساب المنكوبين في هذا المجال، كما وجد إستفادت غير شرعية سواء في المستثمرات الفردية أو الجماعية[1].

المبحث الثاني: مفهوم ومضمون الإصلاح الزراعي في الجزائر

إن التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي وتعيق تطوره تستدعي تبني إستراتيجية الإصلاح الزراعي، وذلك عبر جملة من السياسات الزراعية التي تهدف في جوهرها إلى الحد من الصعوبات الممكنة.

المطلب الأول: الإصلاح الزراعي في الجزائر وأهدافه

يلعب الإصلاح الزراعي دورا هاما في الفلاحة وذلك من خلال تطبيق برامج إصلاحية منطوية على جملة من الأهداف وفقا للأحوال والحقائق التاريخية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية في البلد المعني.

[1] بوشيبي محمد الطيب، تطهير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، مذكرة شهادة المستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2019، ص9.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الزراعي

تعددت تعاريف الإصلاح الزراعي وإختلفت، مما أدى إلى صعوبة صياغة تعريف شامل بهذا المفهوم نظرا لتباين وجهات النظر وإختلاف حوله. فتعريفه يكون على أساس الهداف المرجوة والمتوخاة منه، كتحقيق مبادئ تحررية، أو تجسيد المساواة والعدالة الإجتماعية أو الإستغلال القومي الأمثل للموارد الوطنية، وعليه يعني مفهومه التقليدي "إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لمنفعة صغار الفلاحين والعمال الزراعيين" لأن الإصلاح الزراعي في الماضي كان عملا إجتماعيا مجردا في أهدافه[1].

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصريح بها. لينجم عن هذه التغييرات إلغاء إحتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يتجاوز تخطيه والإستيلاء على ما يتجوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف بإختلاف الأوضاع السياسية والإقتصادية والسكانية والإجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا من إستغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي[2]. وقد يتسع مفهوم الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك[3].

---

[1] إبراهيم غديد، إستراتيجية العمال الزراعيين من خدمة النشاط الزراعي بين واقعهم العملي والسياسات الزراعية في الجزائر ميدانية بلدية الشراقة منطقة بوشاوي، رسالة شهادة الماجستير في علوم الإجتماع، تخصص التنمية والتغذية الزراعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص21.

[2] عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة في الجزائر الملتقى الدولي: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 16-15 نوفمبر 2011.

[3] شوهد يوم 2023/04/15 على الساعة 14:45 https://www.marefa.org

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الزراعي

تختلف أهداف الإصلاح الزراعي من بلد إلى آخر وفقا للأحوال والحقائق التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، ووفقا لإنتماءات السلطة الحاكمة فيه وإختياراتها ومقدراتها. ومع ذلك يمكن القول، من الناحية العامة والمبدئية، إن للإصلاح الزراعي أهداف يمكن وضع أهمها في المجالات الثلاثة التالية:

في السياسة نذكر الأهداف التالية:

- تصفية الإقطاع بما له من إمتيازات وسلطة ونفوذ وهو أهم الأهداف.
- تحرير الفلاحين من التسلط والإستغلال وتنشيط دورهم السياسي.
- تهيئة الشروط الموضوعية (بتوزيع الأرض على الفلاحين) للممارسة الديمقراطية وهذا هدف معلن نادرا ما يطبق.

وفي الإقتصاد نذكر:

- تصفية الإستغلال الإقطاعي.
- توجيه الفائض الزراعي نحو الإستثمار المنتج.
- تصفية ملكيات الملاك الغائبين، وهي مهملة وضعيفة الإنتاج.
- تحسين الإنتاجية الزراعية وتكثيف الزراعة وزيادة الإنتاج.
- تحسين دخل الفلاح والدخل الزراعي عموما.

وفي المجال الإجتماعي نذكر:

- تحقيق توزيع أكثر عدالة للأرض والأصول الإنتاجية الأخرى، مع ما يترتب على ذلك من تخفيف للتفاوت الصارخ في توزيع الدخول الزراعية.
- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تحسين الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ولاسيما في المناطق المحرومة التي هي أكثر حاجة إليها[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات الزراعية بعد مرحلة إعادة الهيكلة

أطلق عليها إسم مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، فعمدت الجزائر على إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة، وهذا من خلال قانون 1990، الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية كضمان الإستغلال الشامل لها[2].حيث مرت بالمراحل التالية:

[1] شوهد يوم 2023/05/09 على الساعة 19:23 https://arab-ency.com

[2] هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائرية في الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص31.

الفرع الأول: مرحلة بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994)

خلال سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، تم إرجاع445 ألف هكتار لنحو 22ألف مالك سابق، وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي وإستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال الإجراءات المتمثلة في تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق للدعم)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائيه وشبه جبائيه للفلاحين.

صدر قانون التوجه العقاري رقم (90 – 25) والمؤرخ في 1990/11/18 يهدف إلى تحديد حقيقة الأراضي والعقارات في الجزائر من الناحية القانونية والتقنية.

حاولت الجزائر بهدف هذه السياسات الإصلاحية تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية منها إصلاح القطاع الفلاحي العمومي، حتمت هذه الإصلاحات الإقتصادية على الجزائر على إتخاذ قرارات جريئة تمس أفراد المجتمع حيث ألغيت إبتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الإستهلاكية عدى ثلاثة منها: الخبز والحليب والدقيق مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان.

تم تطبيق قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 1994/07/17 يحمل رقم 94/115، حيث قررت الدولة تمديد أجال تسديد الديون الفلاحية المتأخرة سددها وذلك لمدة 12سنة مضافا عليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك[1].

المطلب الثالث: الإصلاحات الزراعية بعد إعادة الهيكلة وأثارها

مر القطاع الفلاحي في مرحلة الإصلاحات بالعديد من المراحل تتمثل في الآتي[2]:

الفرع الأول: المراحل التي مرت بالإصلاحات الزراعية

سيتم التطرق في هذا الفرع الى أهم الإصلاحات التي مر بها القطاع الفلاحي بعد مرحلة إعادة الهيكلة.

1/ إصلاحات 1990: صدر قانون إعادة الأراضي المؤممة حيث تم إسترجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، إستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة عودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوضا

[1] طالبي نجاة، ساجي نورة، دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري "BADR" فرع بشلول -463-، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة-، الجزائر، 2019، ص ص48-49.

[2] آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتمية الإستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة عين البيضاء -325-، شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص ص27-28.

الدعم للجميع، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير، شملت تخفيض نسبة العوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة لدعم (تسعة صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي وذلك مع تقديم إعانات جبائية للفلاحين).

2/ إصلاح سنة1995: تم إصدار قانون القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها لغرض تنمية هذا القطاع، وتشمل البرنامج تهدف إلى تنمية إستغلال الأراضي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي.

3/ إصلاح سنة1996: صدور تشريعات عديدة تضمن حق لتملك الأرض، وتأجيرها تكريسا للتوجيه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، وكذلك تأميم أراضي المراعي والمحافظة عليها وذلك بتصحيح كثرة النصوص النظمة لها من أجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق والأخذ بعين الإعتبار حق الإنتفاع لمربي المواشي وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمة المهنية.

4/ إصلاح مابين 2001-2003: برنامج الدعم والانعاش الإقتصادي الذي كان يهدف في طياته إلى الحد من الفقر، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الإكتفاء التوازن الجهوي، سمح هذا بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي، حيث بلغ 7% في سنة 2003، رافق ذلك حملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية.

5/ إصلاح ما بين 2005-2009: برنامج دعم النموالإقتصادي الذي يهدف في طياته إلى تحسين معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية. لقد غرف الاقتصاد الوطني إنتعاش حيث شكل الإنتاج الفلاحي نسبة 9.3% من القيمة المضافة الإجمالية وقد سجل هذا القطاع نمو بنسبة 20% من سنة2009 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1 مليون قنطار، مقابل 5.3% عام 2008 و5% عام 2007، و4.9% عام 2006، 1.5% عام 2005 حيث شهد القطاع الفلاحي ارتفاع في المساحة الصالحة للزراعة التي إزدادت بحوالي 40 ألف هكتار في سنة 2008، كما تم إعادة التأهيل 6000مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة وإستغلال عدة سدود جديدة للري، وفي عام 2009 قامت الدولة بمسح حوالي 40 مليار دينار من الديون للفلاحين وهذا ما تضمنه قرار السيد رئيس الجمهورية الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010-2014 لإلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19.5 مليون قنطار 2008، وتكثيف إنتاج الحليب والحبوب مما أدى إلى التقليص من كمية إستيراده.

6/ إصلاح 2010: بلغ إنتاج الجزائر للحبوب بحوالي 45 مليون هكتار أي بإنخفاض بحوالي 27% مقارنة بنسبة2009، وهو المحصول الزراعي الرئيسي، تشغل 3.04 مليون هكتار أي 46% من الأراضي المزروعة في المناطق الشمالية، ومردودها مازال ضعيفا، إذ وصل حجم إنتاج القمح 2952.70 إلف طن، فيما بلغت الكمية المستوردة 5719.73 مليون دولار أمريكي، ولكن الدولة عازمة على تخفيف من نسبة إستيراد القمح الصلب في السنوات القادمة وهي فترة ستعطي للفلاحين فرصة لتنظيم أنفسهم والإعتماد على التقنيات الحديثة والوصول إلى إنتاج ما بين 30.25 قنطار في الهكتار.

الفرع الثاني: آثار الإصلاحات الزراعية

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.88% من القيمة المضافة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7% وحقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة، إما في الفترة 1984-1993 خلقت 30000 منصب شغل وفي سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث إرتفعت بأسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له أثر سلبي على مستوى معيشية شرائح إجتماعية واسعة، وبعد هذا الإرتفاع إستقرت الأسعار حتى إن بعض السلع إنخفضت أسعارها نتيجة لإنخفاضها دوليا، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من التجارة الدولية وبالتاليلا لاتم فتح قطاع التجارة لإستيراد وتصدير من السلع ومستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع[1].

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص34.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ فترة بعد الإستقلال إلى غاية فترة الإصلاحات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الإستقلال والذي ركز على الإشتراكية في ميدان الإنتاج، ثم إقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها وكهياكله التي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا. ولكن بسبب فشل هذا النظام والنتائج السلبية التي عانا منها القطاع في تلك الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، لتخرج في النهاية بأهداف من شأنها التعديل والتغيير في القطاع الفلاحي. تم بعدها التطرق إلى دراسة واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية. حيث ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي والطموح إلى تطوير هذا القطاع.

ومن أجل التطوير قامت الجزائر بوضع إصلاحات للنهوض بهذا القطاع لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي الأخير تناولنا النتائج التي تلخص مضمون الإصلاحات التي طرأت في تلك المرحلة.

الفصل الثالث:

واقع القطاع الفلاحي ومساهمته في التنويع الاقتصادي

تمهيد

شهد واقع القطاع الزراعي في الجزائر عدة تطورات في ظل الإصلاحات الزراعية والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة خاصة في كل من واقع الإنتاج الحيواني والنباتي حيث يشكل كل منهما جزءا مهما من الإنتاج النباتي، حيث تعد الجزائر دولة تتميز بوجود قطاع فلاحي قوي ومتنوع يساهم بشكل كبير في التنويع الإقتصادي. كما يلعب دورا حاسما في توفير الغذاء للسكان وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، وذلك من خلال معرفة مساهمته في الناتج الداخلي الخام للجزائر ومدى مساهمته فيه التجارة الخارجية بالإعتماد على الإستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الإقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، حيث تعد الفلاحة المصدر الرئيسي للغذاء و الصناعة الغذائية و ضمان الأمن الغذائي، و تحقيق التنمية الشاملة و المستديمة.والجزائر على غرار باقي الدول تسعى عبر مختلف جهودها إلى النهوض بهذا القطاع بشقيه النباتي و الحيواني كخيار استراتيجي للتخلص من التبعية للمحروقات، و فيما يلي سنعرض واقع الفلاحة وذلك من خلال عرض تطورات المساحة الزراعية وأهم ما يخص الإنتاج الحيواني و النباتي في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات جغرافية ومناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

إن التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية، من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ شبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب. وعلى أساس هذا الإختلاف تتجدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة، وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر بها.

أولا: الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس طبيعتها تتجدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، وتقدر مساحة الجزائر ب 238174.10 ألف هكتار مقسمة إلى مساحات أراضي زراعية مستغلة وغير مستغلة بالإضافة الى مساحة الغابات ومساحة رعاوية موضحة في الشكل التالي:

جدول رقم (3-1) يوضح توزيع الأراضي الزراعية في الفترة 2010 – 2020

المساحة الجغرافية للدولة: 238174.10				الوحدة: ألف هكتار
المساحة / السنوات	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
2010	8435.03	3275.71	4254.80	32938.30
2011	8445.49	3246	4255.84	32942.08
2012	9032.70	3152.33	4268.11	32943.69
2013	8461.87	3043.45	4273.67	32969.44
2014	8465.04	3065.54	4232.65	32965.97
2015	8488.03	3093.66	4220.31	32968.51
2016	8494.57	3039.49	4090.99	32910.65
2017	8534.60	3039.49	1971.20	32798.67
2018	5522.41	3039.49	1930.00	32788.83
2019	5724.78	3030.49	4090.99	32755.97
2020	7240.49	3030.49	1949.00	32841.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات لمنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 31-41، والديوان الوطني للاحصائيات.

الجدول أعلاه يمثل مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة فمنها المستغلة وأخرى غير مستغلة حيث بلغت المساحة المزروعة خلال الفترة 2010 في الجزائر 3275.71 ألف هكتار وتكاد تكون ثابتة في جميع السنوات وصولا للسنة 2020 التي تصل مساحتها إلى 3030.49 ألف هكتار وهذا راجع إلى عدم إستغلال الدولة لجميع المساحة الصالحة للزراعة بالإضافة إلى ضعف التسيير والتنظيم لهذه الأراضي وهذا ما أدى إلى تهميش مساحات كبيرة يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية للقطاع الفلاحي بالإضافة الى محدودية الموارد المائية وأيضا نقص في التمويل والإعتمادات المالية بسبب التقشف في الإنفاق العام. كما أن مساحة الغابات إنخفضت بشكل كبير فقد كانت تمثل سنة 2010 مساحة تقدر ب 4254.80 ألف هكتار، لتنخفض إلى 1949ألف هكتار سنة2020،

وتكمن أسباب ذلك إلى العوامل الطبيعية خاصة الحرائق التي تتلف مئات الهكتارات سنويا، كذلك الزحف العمراني وإستصلاح الأراضي للزراعة، كل هذا ساهم في خفض المساحة الغابية في الجزائر.

أما فيما يخص مساحة المراعي لم تشهد أي تطور حيث أنها إنخفضت بنسبة ضئيلة جدا من 32938.30 ألف هكتار سنة 2010 الى 32841.83 ألف هكتار سنة 2020، وما يفسر ذلك أن الدولة لا تعطي إهتمام كبير بمساحة المراعي التي تسعى في تحقيق الثروة الحيوانية.

وكخلاصة القول على الرغم من إتساع المساحات الصالحة للزراعة في الجزائر إلا أن بعض المساحات غير مستغلة وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات والسياسات التي إتبعتها الدولة لنهوض وتطوير القطاع الفلاحي.

ثانيا: الموارد المائية

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي.

1/ الموارد المائية المطرية: قدر المؤتمر الجيولوجي الذي أنعقد بالجزائر العاصمة متوسط التساقط السنوي للأمطار بحوالي 100 مليار م، يتبخر. منه 85% أي ما يعادل 85 مليار مسنة، أما 15 مليار م المتبقية فتنقسم بين المياه الجارية السطحية وتقدر بحوالي 12.4 مليار م^3/ سنة. المتجددة التي تتسرب في التربة والمقدر بـ 2.6 مليار م^3 /سنة منها 2 مليار م^3 موجود في شمال البلاد، و0.6 مليار م^3 موجود في الجنوب.[1]

أما الموارد الحقيقية في البلاد من المياه فإنها تقدر 19.4 مليار م^3 /سنة.

2/ الموارد المائية السطحية: تتمثل المواد المائية السطحية في:

- **الوديان والأنهار:** تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م^3.
- **السدود:** يقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، ولكن عدد السدود المنشاة يقدر ب 114 سدا، بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 5.2 مليار م^3، وبحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 2.228 مليار م، منها 52 سدا تفوق سعته 10 ملايين م^3، باقي السدود (62 سد) فهي سدود صغيرة تتراوح طاقتها التخزينية ما بين مليون إلى 10 مليون م، كما يجري حاليا برنامج إنشاء 22 سدا

[1] حمزة بالي، احمد تي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، يومي 30نوفمبر و01 ديسمبر، 2011، ص3.

جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليار م^3، من بينها سد بني هارون، الذي يعد أكبر سد في الجزائر بطاقة تخزين 960 مليون م^3، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر.[1]

3/ المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م^3/ سنة موزعة على 2 مليار م^3/ سنة في شمال البلاد و5 مليار م /سنة في جنوب البلاد، ويمكن تقسيم الموارد المائية الجوفية في الجزائر إلى قسمين[2]:

- **المياه الجوفية في الشمال:** تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% أي ما يعادل 8.1 مليارات م^{3}سنة). وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية، و23000 بئر عميق، و90000 ينبوع، و60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المجتمعة في الطبقات على عكس الموارد المائية الجوفية في الجنوب، فإن الاحتياطات في شمال البلاد قابلة للتجديد حيث أنها تمثل في المجموع 126 طبقة رئيسية.
- **المياه الجوفية في الجنوب:** إن منطقة الصحراء لا التي تكاد تعرف سيلانا سطحيا، إلا أنها تتوفر على موارد مائية جوفية هامة وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض، حيث يصل عمقها إلى نحو 2000م^3، وتقدر احتياطات المياه الجوفية بحوالي 5 ملايير م ^{3} سنة، وأغلب هذه الموارد المائية الجوفية غير قابلة للتجديد، ويبلغ حجم الاستغلال الحالي 2.2 مليار متر مكعب سنويا، وتبقى المشكلة في كيفية استخراجها لأنها تتطلب تقنيات وموارد مالية ضخمة لاستغلالها.

4/ تحلية مياه البحر: لقد تجسدت التجربة الجزائرية في هذا المجال في ثلاث مناطق صناعية هي أرزيو، سكيكدة وعنابة وتسمح هذ المحطات بتجنيد 18 مليون م^3 سنة، بالإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و200 ألف م^3 يوميا، و22 مصنع صغير يتم تشييدها حاليا لتنتج أكثر من 57 ألف م^3 يوميا، ليتم الوصول إلى إنتاج أزيد من مليون م في اليوم من المياه المحلاة.

5/ معالجة المياه المستعملة: إن إمكانات الجزائر من هذا المورد تبقى ضعيفة، حيث سجلت الإحصائيات 21 محطة تصفية مستغلة و23 طور الانجاز، 19 قيد التأهيل، وتبلغ قدرات التصفية تقريبا 160 مليون م^3 /سنة إلا أنها في الواقع لا تشتغل إلا بنصف طاقتها ما يعادل 75 مليون م^3/سنة.

[1] باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000 . 2015، مجلة دفاتر، العدد6، سبتمبر 2016 ،ص8.

[2] مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية، مجلة دفاتر، العدد6، 2016، ص 101.

الفرع الثاني: الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة قطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكنة بعض العمليات، مما أنجز عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، و لأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف على حجم القوة العاملة في الزراعة ، حجم القوة العاملة المؤهلة و مستوى تأطيرها.[1]

1. **قوة العمل الفلاحية:** لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعية في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينيات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا في هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا. حجم القوة العاملة المؤهلة و مستوى تأطيرها يعتبر التكوين و التأهيل للفلاحين و الأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع و توجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج و رفع الإنتاجية، و ذلك بم عرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة و مواد الصحة النباتية و الحيوانية، بالإضافة إلى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات و الدواجن لذا عملت الدولة خلال تكوين و إعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات و فتح مراكز للأبحاث، و القيام بالعديد من الملتقيات و الندوات في كل المجالات الفلاحية.

2. **البحث العلمي الفلاحي:** يعتبر البحث العلمي من مقومات تنمية القطاع الزراعي و تطوره، و مند صدور القانون 98 – 11 المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث و كذا البرامج القطاعية و البرامج في إطار الشراكة فقد ارتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني و على مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي اهتمت البحوث بالمشاكل التنموية للقطاع خاصة في مجال الغذائية و

[1] عماري زهير القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي ... أين الخلل؟! دراسة قياسية منذ 1980، الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 23 / 24 نوفمبر، 2017، ص ص 9، 10

التنمية الريفية و التنمية المستدامة بالإضافة فقد ارتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني و على مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي.

المطلب الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني

سيتم التطرق في هذا المطلب على تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، وذلك انطلاقا من الإحصائيات والمعلومات المقدمة من الكتاب السنوي لمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الفرع الأول: تطور الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة، لأنه يعتبر من بين الركائز الأساسية التي توفر الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا. حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب يأنواعها، والبقوليات بأنواعها بالإضافة إلى مجموعة الخضر والفواكه.

الجدول رقم (3-2): يوضح تطور أهم المنتجات النباتية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020

الوحدة: ألف طن

الإنتاج النباتي / السنوات	الحبوب	البقوليات	الخضر	الفواكه
2010	4559	72.32	8640.4	2705.4
2011	3727.9	78.82	9569.2	2983.4
2012	3432.2	93.70	12297	370.39
2013	3299	95.83	11866	372.58
2014	2436	89.99	10402	369.63
2015	3829	107.35	12785	4962
2016	3445	77.31	8880	4796
2017	3478	107.21	8882	4942
2018	6065	146.30	9409	14635
2019	5633.4	146.56	8619	5006
2020	4392.3	115.05	10287	4552

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعية المجلد 31-41.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور انتاج النباتي يشهد تذبذب خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020حيث سجلت في سنة 2010 قيم مختلفة اكبرها كان انتاج الحبوب بقيمة 4559 ألف طن، وإنتاج الخضر 8640,4 ألف طن، يليها انتاج الفواكه بقيمة 2705.4 ألف طن، وفي الأخير تأتي البقوليات بقيمة 72.32 ألف طن، وفي السنوات من 2011 الى 2017 بقيت القيم في تزايد وتناقص بسبب عدم توفر الري الدائم كما ذكرانا في معطيات سابقة، ولكن في الآونة الأخيرة بدأ الإنتاج في تحسن تدريجي بسبب بروز الفلاحة الصحراوية واستغلال المياه الجوفية والآبار الارتوازية و تحلية مياه البحر، إضافة الى الدعم الفلاحي الذي ساهم بشكل بازر في تجديد الالات الفلاحية .

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من مساهمته في تغطية الإحتياجات الإستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

الجدول رقم (3-3): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

الإنتاج الحيواني / السنوات	اللحوم الحمراء والبيضاء(طن)	الالبان(ل)	البيض(1000وحدة)	السمك(طن)	العسل(ل)
2010	296.40	556.66	285.53	224.53	2.16
2011	330.33	597.74	229.10	229.10	1.76
2012	606.27	3063.84	107.83	107.83	5.24
2013	660.60	3400.67	101.86	101.86	6.15
2014	715.82	3648.55	303.03	99.17	5.70
2015	836.00	3595.66	354.11	83.26	5.60
2016	963.65	3511.43	381.33	95.74	5.90
2017	1073.70	3521.21	394.23	108.30	6.12
2018	1047.67	3280.00	314.04	120.35	7.36
2019	828.43	3189.24	341.56	104.88	6.35
2020	798.52	3354.7	308.46	86.90	6.41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 31-41.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، وإنتاج البيض عرف زيادة وتحسنا في الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، وترجع أسباب هذا التحسن في الإنتاجية إلى تحسن أساليب الإدارة والتغذية، بالإضافة إلى إستعانت الدولة بتقنيات حديثة فيما يخص تربية الحيوانات التي تساعد في هذا الإنتاج، وتوفير الموارد العلفية المختلفة والمراعي الطبيعية، والتركيز على الإجراءات الوقائية لحماية الثروة الحيوانية، أما في السنوات الأخرى عرفت تذبذب في القيم وهذا راجع إلى تأثير السياسات والبرامج التنموية التي وضعتها الجزائر لمحاولة النهوض بالقطاع لكن هناك من بأت بالفشل نتيجة قلة التنظيم والتاطير لفرع الإنتاجية وتحقيق الأهداف المسطرة.

أما بالنسبة للألبان نلاحظ أن الإنتاج شهد زيادة معتبرة حيث الكمية المنتجة سنة 2020 بـ 3354.7 ألف لتر بعد ما كانت تقدر ب 556.66 ألف لتر في سنة 2020 وتفسر أسباب هذه الزيادة مشاريع صناعة الحليب وتوفر قنوات جمع الحليب وتسويقه بشروط صحية.

أما السمك فنلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي إنتاج السمك يشهد إنخفاض في الكميات المنتجة وذلك من سنة 2010 إلى سنة 2020 بقيمة 86.90 ألف طن ويرجع هذا الإنخفاض إلى غياب الصيد الحديثة والتركيز على الصيد الساحلي بالإضافة إلى عدم وجود نظام الحماية المخزون السمكي من عمليات الصيد العشوائي الذي تقوم به الشركات الدولية في المياه العربية.

كذلك بالنسبة للعسل نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة إنتاج العسل ما بين سنة 2010 و2020 حيث في سنة 2020 سجل 6.41 ألف لتر والسبب هو الزيادة في تربية النحل وتوفير الأماكن المخصصة له.

المطلب الثالث: استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

على إعتبار أن قطاع الفلاحة هو أحد القطاعات التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والامر الذي دفع بالجزائر في الآونة الأخيرة بتطبيق جملة من الاستراتيجيات كانت تهدف من خلالها على تحسين مستوى الحياة في الأرياف والقضاء والتي تحيط بالقطاع من جهة أخرى.

-الدعم الفلاحي في الجزائر: لجأت الجزائر في السنوات السابقة إلى إتخاذ جملة من السياسات من خلالها رغبتها في النهوض بالقطاع الفلاحي وكانت تهدف على دعم المشاريع والفلاحين على حد سواء، ومن بين هذه السياسات نجد مايعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، برنامج التجديد الفلاحي والريفي سابقي الذكر.

-قانون التوجيه الفلاحي: هو الذي يحدد سبل ووسائل حماية وترقية وضبط القطاع الفلاحي وكذا تنظيم المهنة وتحديد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية والممتلكات الخاصة بمعالجة مشكل المياه ببلادنا لفائدة السكان والفلاحة من خلال إنجاز السدود ومحطات تصفية المياه وتطهيرها عن طريق الهيئات المهنية المتخصصة المتكيفة، والتي تمت تعبئتها وفق برامج تكثيف الحبوب والبقول الجافة وغيرها من المواد الإستهلاكيةن ومن بين القرارات والإجراءات التي تم إتخاذها، والتي من بينها غعادة تنظيم مؤسستين لتسيير مساهمات المتنتجات الحيوانية، وكذا المؤسسة المكلفة بالتبرد والمحافظة على جودة المنتجات.

-توجيه الإستثمار لتطوير الإنتاج الفلاحي: وذلك من خلال تقديم وتشجيع جملة من التدابير من بينها:

- إستحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمرابين؛
- إقرار دعم عمومي لاسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء.
- إقرار دعم لتكاليف إقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس، وكذا دعم أسعار إقتناء الأسمدة.

-التمويل الفلاحي: يعتبر التمويل أحد الأدوات الحاسمة لتوجيه الإستثمار الزراعي من ناحية وتعظيم الإستفادة من الإنجازات التي تحققها أجهزة الخدمات للقروض وكما أنها توفر مستلزمات الزراعية بكمياتها ومواعيدها المطلوبة.

-الإرشاد الزراعي: وتتمثل في جميع الخدمات الإرشادية التي تقدم بمختلف أنواعها عادة بصورة مجانية للمزارعين والمستثمرين الزراعيين من طرف وزارة الفلاحة كما ان تطوير هذه الخدمات مرهون بمدى إحداث مراكز متخصصة لتأهيل وتدريب المرشدين الزراعيين بعد تخرجهم وقبل ممارستهم العمل الإرشادي وكذلك تطوير الوسائل الإرشادية وتنويعاها.

-تطوير التقنيات الزراعية: وهي تشمل كافة السياسات المتبعة لحث المزارعين على إستخدام وسائل وأدوات الزراعة الحديثة، وهي ستشمل توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالاسمدة والبذور واللقاحات وكذا تشجيع المزارعين من إستخدام التقنيات الحديثة من آلات متطورة.

-البحث العلمي في مجال الزراعة: يهدف البحث العلمي والتطوير الزراعي الى تحقيق جملة من الأهداف ستشمل مايلي:

- تعظيم إنتاجية اغلهكتار الواحد من الأرض الزراعية والمتر المكعب من مياه الري، المحافظة على سلامة البيئة بكل عناصرها وتحسين طرق تربية الحيوانات، تصنيع الإنتاج الحيواني.

–الإهتمام بالتنمية البشرية: يعتبر تأهيل العاملين في القطاع الزراعي من مؤطرين وفلاحين من أهم الخدمات التي تقدمها الدولة بغية تزويد العاملين في هذا القطاع بالمعارف والخبرات التي تجعلهم قادرين على استعاب الجديد في عالم الفلاحة والتعامل مع التقنيات الحديثة بكفاءة عالية

–تفعيل التأمين: التأمين الزراعي هو وسيلو تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على المحاصيل فقط بل يشمل الخيول والغابات والبيوت البلاستيكية الزراعية.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير العمل لنسبة كبيرة من السكان وسيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الجزائر 2010-2020

تختلف نسبة مساهمة نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي تواليها الدولة لهذا ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الفلاحي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، ومن هذا سوف يتم التطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

الجدول رقم (3-4): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 الوحدة: بمليار دولار

القيمة المضافة / السنوات	القيمة المضافة للفلاحة	القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي(%)
2010	13.22	8.47
2011	16.22	8.11
2012	18.34	8.77
2013	20.66	9.85
2014	21.99	10.29
2015	19.22	11.58
2016	19.56	12.22
2017	20.00	11.55
2018	20.76	10.16
2019	25.29	14.78
2020	20.76	14.05

المصدر: الكتاب السنوي لاحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد من 31-41، https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

الشكل رقم (3-1) مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: بمليار دولار.

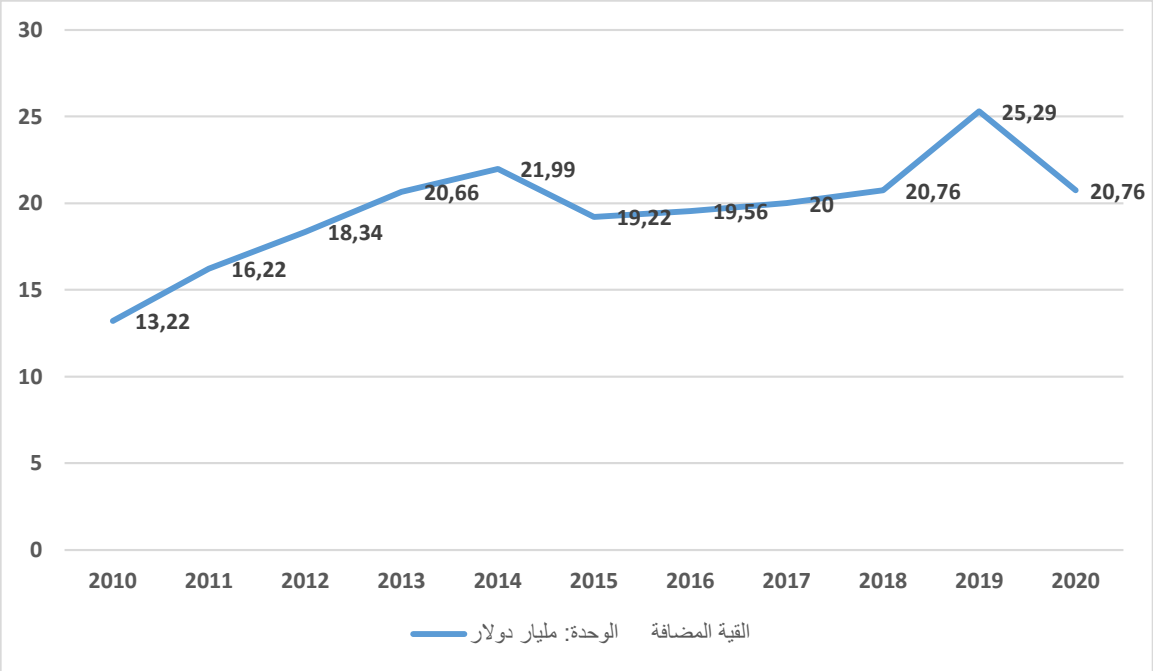

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-4)

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي في تطور ملحوظ بداية من سنة2010 بزيادة 0.4 حتى سنة 2012، وبالنظر إلى أن هذه الزيادة ضعيفة إلا أنها قدمت ما يلزم للإقتصاد الوطني، وإستمرت النسبة في الزيادة في السنوات التالية، بالنظر للإهتمام الكبير الذي أولته الدولة بهذا القطاع والتوجه العام الذي سطرته بإعتماد القطاع الفلاحي كآلية لتنويع الاقتصادي، بحيث سهم هذا القطاع في التقليل من حدة البطالة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل والتصدير نحو الخارج، وقد تطورت النسبة لتصل الى 14.1% في السنة 2020، ليكون القطاع الفلاحي مقدما قيمة مضافة كبيرة في العديد من المجالات كما أسلفنا الذكر. بالإضافة إلى أن هذا النمو راجع الى السياسات المنتهجة من طرف الدولة من خلال قيامها بدعم الفلاحة في المناطق الجنوبية بشكل كبير، وتدعيم المواد الفلاحية الأولية والبذور، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل إنتشار ظاهرة البطالة وما نجم من تفشي الآفات الإجتماعية إحدى أهم الإنشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الإقتصادية وخاصة الجزائر ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستضل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

الجدول رقم (3-5): مساهمة التشغيل في القطاع الفلاحي من إجمالي المشتغلين في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 **الوحدة: ألف نسمة**

القوى العاملة / السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الفلاحية	النسبة(%)
2010	9735.00	1136.00	11.87
2011	9599.00	1034.00	10.77
2012	10170.00	912.50	8.97
2013	10788.00	1141.90	10.58
2014	10239.00	899.60	8.78
2015	10594.00	917.80	8.66
2016	10845.00	865.00	7.98
2017	10858.00	1102.00	10.14
2018	12400.00	1255.06	10.12
2019	12700.00	1322.91	10.41
2020	12102.76	1019.60	11.87

المصدر: الكتاب السنوي لاحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد من31-41.

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?end=2012&locations=DZ

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن نسبة العمالة في القطاع الفلاحي تكاد أن تكون ثابتة إذا قارنا سنة 2010 بسنة 2020، فالنسبة تقدر ب 11.87%، وخلال السنوات الأخرى فهي متذبذبة بين الارتفاع

والانخفاض، بنسبة قليلة حيث سجلت في سنة2012 نسبة تقدر ب 8.97%، بينما في سنة 2017 نسبة تقدر ب 10.14% وسبب ذلك هو عزوف الشباب خاصة على العمل في هذا القطاع نظرا للمجهود البدني الذي يتطلبه العمل، كما أن عدد كبير من العمال غير مسجلين بشكل رسمي في هذا القطاع كالفلاحة الموسمية مثل أوقات قطف الثمار وغيرها.

كذلك يتوجه الشباب إلى العمل في القطاعات الأخرى لتوفر ظروف ملائمة بنظرهم كالقطاع الخدماتي والصناعي وخاصة القطاع العمومي الذي يضمن حقوق الموظفين، وتوفر مداخيل معتبرة وظروف عمل ملائمة وإمتيازات أخرى، هذا ما يجذب العمال لتلك القطاعات. كما يرجع أن توجه القوة العاملة نحو القطاعات الأخرى هو ظاهرة النزوح الريفي، وإنتشار الآلات التي ألفت العديد من الوظائف، لكن كل هذا لا يمنع القطاع من إستيعاب يد عاملة كبيرة ومؤهلة بتشجيع من الدولة التي منحت كل التسهيلات للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر صمام الأمان.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية للجزائر

تعد حركة التجارة الخارجية من بين المؤشرات الهامة التي تقيس مدى فعالية القطاعات الإقتصادية للدول، والقطاع الفلاحي في الجزائر يحاول منذ أمد طويل تشكيل هوية تجارية له في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض له، محاولا بذلك المساهمة في هيكل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: أهم الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

سوف يتناول هذا الفرع أهم الورادات الفلاحية التي تستوردها الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2020 بالإعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالقيمة والكمية.

جدول رقم (3–6): أهم الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2020 الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار

السنوات / المنتوج	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V
جملة الحبوب والدقيق	7946.15	1816.44	7946.15	1816.44	9912.21	3260.41	7501.9	2531.56	12497	2920.36	13915.66	3005.19	13440.27	2806.55	12912.30	2753.10	16734.58	2860.37	17215.71	2454.53	12381.47	2813.21
سكر خام	1347.92	654.69	1347.92	654.69	1347.92	654.69	1347.92	654.69	1711.08	724.17	1673.36	579.86	1894.47	793.99	2210.40	992.38	2280.77	774.00	1782.60	698.00	1886.12	669.01
بقوليات	206.06	196.18	206.06	196.18	206.06	196.18	206.06	196.18	193.58	232.17	230.98	241.96	197.26	233.87	237.52	314.52	242.85	231.45	210.56	198.27	191.55	151.83
نباتات زيتية	682.94	564.57	682.94	564.57	682.94	564.57	682.94	564.57	682.94	564.57	1012.0	798.51	1023.8	798.63	1032.6	823.42	1045.4	839.81	1048.2	820.38	1003.9	768.40

خضر طازجة	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15	30.82	12.15
تمور	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09	0.05	0.09
لحوم حمراء	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21	62.30	172.21
لحوم دواجن	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90	19.61	6.90
الالبان	2752.26	858.22	2813.71	861.68	2831.71	861.68	2725.60	835.85	1031.82	2043.56	847.20	1168.61	901.93	976.51	860.34	1028.65	757.98	1279.97	644.09	1116.13	1271.85	1269.98
الأسماك	25.55	40.69	36.09	58.56	29.17	111.70	34.15	88.17	40.19	86.87	80.12	31.42	84.38	31.76	22.63	60.76	19.09	53.59	15.17	48.10	14.33	35.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيات لمنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 31-41.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الجزائر تستورد مجموعة كبيرة من المواد الاستهلاكية قصد تغطية احتياجاتها وتلبية طلبات المواطنين، حيث نجد ان الحبوب تحتل المركز الاول في قيمة الواردات من سنة 2010 الى 2020 حيث بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 7946.15مليون دولار وبدأ استيرادها في انخفاض تدريجي حتى وصلت قيمت الحبوب المستوردة الى 2813.21 مليون دولار، بينما تأتي في المرتبة الثاني الألبان بقيمة اجمالية 2752.26 مليون دولار سنة 2010، وانخفضت قيمة استيرادها حيث بلغت قيمتها سنة 2020 الى 1271.85.

كما نلاحظ أن التمور هي المستورد الوحيد الذي يحتل قيمة ضعيفة وشبه منعدمة بقيمة 0.05 مليون دولار و0.62مليون دولار وهي نسبة تكاد أن تكون معدومة وهذا راجع الى أن الجزائر بلد مصدر للتمور الى أسواق العالمية كدقلة نور سنة 2010و2020 على التوالي، أما بالنسبة لباقي المنتجات فإنها تشكل ثبات في القيمة من 2010 إلى 2015 كسكر الخام سجل كمية 14347.92 ألف طن سنة 2010 بقيمة 654.69 مليون دولار و البقوليات سجلت في 2010 ما قيمته 206.06 مليون دولار للكمية 196.18 ألف طن و اللحوم الحمراء سجلت كمية مقدرة ب 172.21 ألف طن بقيمة 62.30 مليون دولار، إلا أن كل منهم سجل ارتفاع خلال السنوات التالية على التوالي 2016 و2017 و2018 ما متوسطه 853.45 ألف طن لسكر الخام و ما متوسطه 259.94 ألف طن للبقوليات و ما متوسطه 213.82 ألف طن للحوم الحمراء. وتبقى السنوات الأخيرة تسجل إرتفاع لكل المنتوجات. وهذا راجع إلى أن الدولة الجزائرية أصبحت تشجع المنتوج المحلي الفلاحي.

الجدول رقم (3-7): يمثل نسبة الواردات الفلاحية من الواردات الكلية خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010-2020 **الوحدة: مليون دولار**

الواردات الفلاحية / السنوات	الواردات الكلية	الواردات الفلاحية	النسبة
2010	/	/	/
2011	41191.89	7826.71	19.00
2012	53782.41	7826.71	14.55
2013	55213.08	17517.58	31.72
2014	58274.09	19409.38	33.30
2015	51803.1	10247.80	19.78

22.38	10309.10	46059.2	**2016**
21.94	10332.20	47089.5	**2017**
22.24	10306.00	46333.1	**2018**
23.08	9682.30	41934.1	**2019**
24.41	8462.30	34665.4	**2020**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيات لمنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 31-41.

الشكل رقم (3-2) منحنى تطور الواردات الزراعية خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار

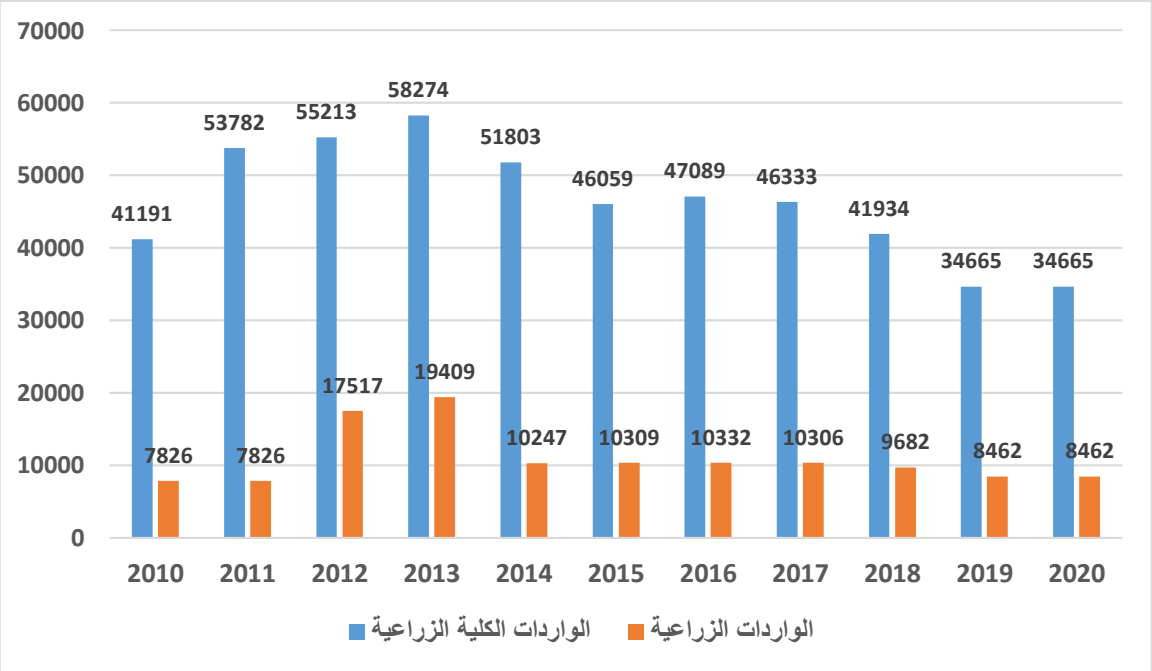

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-7)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن الواردات من السلع الفلاحية إرتفعت من 7826.71 مليون دولار في سنتي 2010 و2020 الى ما قيمته 19409.89 مليون دولار سنة 2014، وهذا يرجع بالدرجة الأولى في إنخفاض أسعار المواد الفلاحية وزيادة الطلب عليها تماشيا مع خطة الدولة الرامية إلى النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته بتقديم كل التسهيلات للمستثمرين، ثم بعد ذلك إنخفضت الى 8452.2 مليون دولار سنة 2020،

وسبب ذلك هو تحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من السلع الفلاحية، ووضع خطة لإنشاء البنك الوطني للبذور الذي تجسد مؤخرا في السنة2022 والذي يغطي 80% من إحتياجات البلاد للبذور،بالإضافة الى جائحة كورونا التي أجبرت الدولة على الاعتماد على المنتوج المحلي وسبب توقف حركة التبادلات والتنقل في العالم، وهذا يعتبر سببا رئيسيا في إنخفاض الوردات من السلع الفلاحية ومحفزا كذلك للنهوض بالقطاع الفلاحي في البلاد.

الفرع الثاني: أهم الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2020

سيتم التطرق من خلال الفرع إلى أهم السلع الفلاحية المصدرة في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020 بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة من الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول رقم (3-8): أهم الصادرات الفلاحية في الجزائر من الفترة 2010 إلى 2020 **الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار**

السنوات / المنتوج	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V	Q	V
جملة الحبوب والدقيق	0.03	0.03	3.30	8.34	3.30	8.34	3.30	8.34	3.30	8.34	1.06	4.55	00	00	0.01	0.02	0.98	2.62	0.01	0.03	8.84	37.40
سكر خام	0.22	0.64	0.42	0.82	0.03	0.05	0.03	0.05	0.03	0.05	2.00	18.00	/	/	/	/	/	/	150.33	372.88	0.73	2.15
بقوليات	227.90	476.52	208.00	313.4	3.10	6.74	3.10	6.74	3.10	6.74	0.10	0.06	0.10	0.06	00	0.01	/	/	/	/	303.0	805.0

نباتات زيتية	/	/	/	/	0.04	0.09	0.04	0.09	0.04	0.09	0.04	0.09	2.00	1.78	15.97	14.21	12.74	11.34	12.47	13.91	1.04	0.87	0.07	2.68
خضر طازجة	0.26	0.15	0.62	0.31	3.59	7.20	3.69	7.20	3.69	7.20	3.59	7.20	5.78	6.34	5.07	3.75	1.68	3.85	1.70	3.35	5.49	3.55	1.95	1.73
تمور	2.65	3.24	20.18	4.64	16.05	5.25	16.05	5.25	16.05	5.25	16.05	5.25	111.9	120.6	111.1	92.16	52.45	46.96	37.58	31.31	34.59	28.52	5.06	42.95
لحوم حمراء	38.50	25.78	20.52	14.75	14.37	9.02	14.37	9.02	14.37	9.02	14.37	9.02	111.66	120.42	110.34	91.42	52.24	46.72	37.4	31.11	34.55	28.48	73.32	69.58
لحوم دواجن	38.31	25.64	20.43	14.71	13.57	7.23	13.57	7.23	13.57	7.23	13.57	7.23	0.09	0.03	/	/	/	/	/	/	0.24	1.02	73.00	62.32
الألبان	0.24	1:82	0.03	0.29	0.03	0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.03	0.02	0.01	0.01	2.30	1.72	0.86	3.12	00	00	0.44	0.60	0.16	0.06
الأسماك	0.25	0.34	0.12	0.11	2.28	16.81	2.28	16.81	2.28	16.81	2.28	16.81	30.19	3.90	35.75	4.06	38.06	5.52	5.24	0.99	6.60	1.90	0.02	0.03

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيا ت منظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 31- 41.

يوضح الجدول أعلاه اهم السلع الفلاحية المصدرة خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2020 حيث نلاحظ أن اغلب المنتجات في تطور على غرار الفواكه والخضر والالبان بالإضافة الى السكر الخام والزيوت النباتية، وهذا التطور يرجع الى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي ويتنمية الصادرات منه، كذلك اعتماده كآلية للتنويع الاقتصادي للتخلص من التبعية للمحروقات، بالإضافة الى سياسات الدولة المحفزة للتجارة الخارجية وتقديم التسهيلات تدعم المنتجات الموجهة نحو التصدير.

جدول رقم (3–9): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010–2020 **الوحدة: مليون دولار.**

الصادرات / السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الفلاحية	النسبة
2010	45189.34	208.51	0.46
2011	45189.34	208.51	0.46
2012	76711.64	208.51	0.27
2013	65181.08	568.51	0.87
2014	62884.29	772.54	1.23
2015	34796	648.1	1.86
2016	29992.1	771.2	2.57
2017	35191.1	756.8	2،15
2018	41797.3	1239.4	2.97
2019	35823.5	1299.8	3.63
2020	22483.1	1404.6	6.25

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للاحصائيات لمنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 31- 41.

الشكل رقم(3-3) منحنى تطور الصادرات الفلاحية خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار.

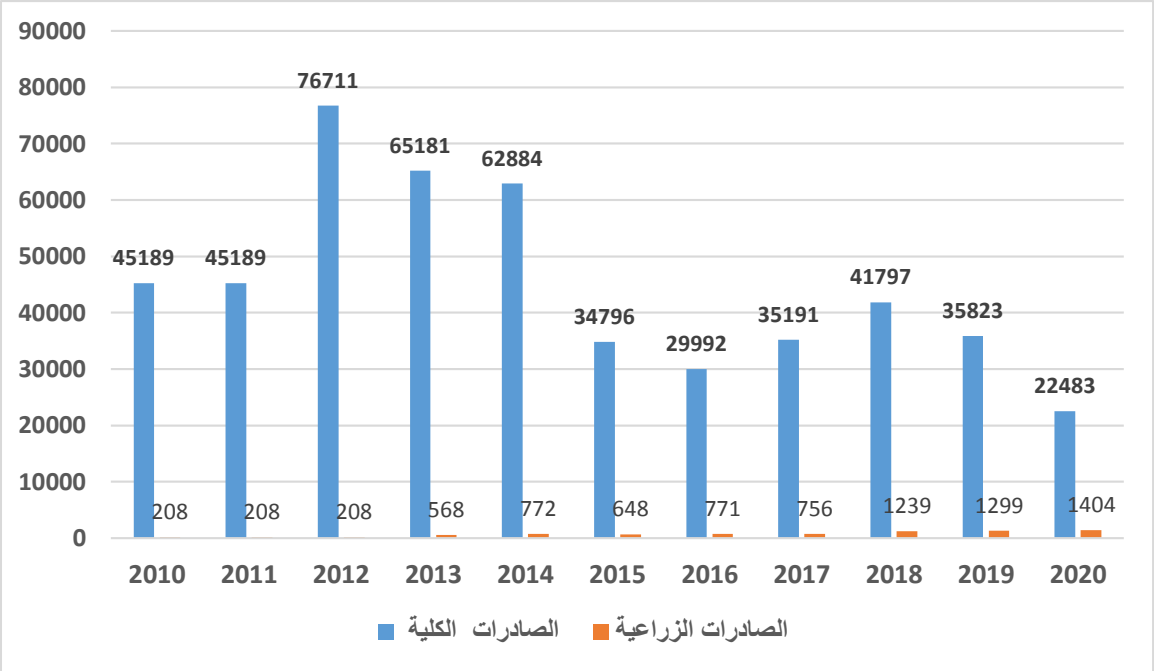

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-9)

من خلال الجدول والشكل الذي يبين نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية حيث ارتفعت من سنة 2010 بنسبة 0.46% الى 2.57% في سنة 2016 والى ونسبته 6.25% في سنة 2020، وهذا راجع الى ما أسلفنا ذكره من السياسات المنتهجة من طرف الدولة التي بدورها تشجع التجارة الخارجية والمنتجات الموجهة للتصدير، كما أنها تولي اهتمام خاصة بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وضمان القوة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وخلاصة القول ان الجزائر في السنوات من 2010 الى 2015 كانت تعتنمد بنسبة كبيرة على استيراد السلع الفلاحية وذلك بسبب عدم تشجيعها للسلع الفلاحية المحلية.

المبحث الثالث: معوقات ومشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلائم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في نجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي إذا أتبعت تجعل من الفلاحة الجزائرية تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجيات للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

بالرغم من محدودية الموارد الطبيعة في المنطقة العربية فإنها تتعرض للعديد من مظاهر التدهور نتيجة إرتفاع معدلات النمو السكاني والضغط على قاعدة الموارد الطبيعية المحدودية وبخاصة موارد الأراضي والمياه، ومن أهم تلك المظاهر تدهور التربة وشح المياه وإنخفاض المساحات الغابية نتيجة الأساليب الزراعية الخاطئة مثل تقليل فترات الإراحة، وعدم تعويض العناصر المغذية بشكل مناسب، وسوء إدارة المياه، و الإفراط في الرعي، علاوة على إستخدام الأراضي الهامشية و ما يعنيه ذلك من تدهور الأراضي و تدني الإنتاجية، بالإضافة إلى إستنزاف المخزونات السمكية نتيجة الصيد الجائر وإستخدام تقنيات الصيد المناسبة[1]. ومن هذه المشاكل ما يلي:

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الفلاحية

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل الأرض غير إقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

أولا: الإنتقال العمدي من جانب الإنسان: وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأرضي الفلاحية، وإذا كانت أعمال التجريف قد إنحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، فإن أعمال التبوير و البناء على الأراضي الزراعية مازالتا مستمرتين، رغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان في المناطق الحضرية وحول المراكز و المدن الرئيسية، ولا تقف خطورة هذه الظواهر عند مساحة الأرضي المفقودة وإنما تتعداها إلى نوعية الأراضي حيث تصنف معظم الأراضي المفقودة ضمن أراضي الدرجة الأولى والثانية وفقا للكفاءة الفنية والإقتصادية للأراضي الزراعية وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأرضي الفلاحية، وإذا كانت أعمال التجريف قد إحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، فإن أعمال

[1] دبار حمزة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية –دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2016)، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2019، ص115.

التبوير و البناء على الأراضي الزراعية مازالتا مستمرتين، رغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان في المناطق الحضرية وحول المراكز و المدن الرئيسية، ولا تقف خطورة هذه الظواهر عند مساحة الأرضي المفقودة وإنما تتعداها إلى نوعية الأراضي حيث تصنف معظم الأراضي المفقودة ضمن أراضي الدرجة الأولى والثانية وفقا للكفاءة الفنية والإقتصادية للأراضي الزراعي.

ثالثا: الفقد في الخصائص الأراضي الفلاحية: إذ علاوة على الإنتقاص الكامل من الأراضي الزراعية، فهناك الإنتقال الجزئي والمتمثل في لقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع إفتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يبعد مثل هذه الأراضي الزراعية من نطاق الأراضي الزراعية أو نقلها من رتبة إلى رتبة أقل من حيث الكفاءة والإنتاجية، وتتمثل أهم الأسباب وراء ذلك في خصائص بعض الأراضي الزراعية كتلك المشبعة بالأملاح، أو التي تخضع للتكثيف المحصول بدون تعويض كاف من التسميد المتزن، وكذلك زحف الصحراء على طول بوابة الصحراء من أقصى الغرب. ولقد سعت الدولة لدرأ هذا الخطر ببناء السد الضر منذ السبعينات بدعم كامل من الرئيس الأسبق هواري بومدين وتنفيذ جنود الخدمة الوطنية، غير أن هذه المبادرة تباطأت، وقد أعيد بعثها مؤخرا من جديد[1].

رابعا: انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي إرتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو[2]

خامسا: ظاهرة التصحر: تعتبر ظاهرة التصحر من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها الدول لما لها من تأثيرات سلبية كبيرة على الأراضي الزراعية، وواقع الأمر أن ما تعاني منه المنطقة العربية في الوقت الحاضر من مشاكل بيئية متمثلة في التصحر والزحف الصحراوي والتغيرات المناخية والجفاف بسبب تدهور المراعي والقطع الجائر للغابات وتدني إنتاجية الأرض وزيادة سحب المياه الجوفية، وعدم ترشيد إستخدامها، ما هي إلا إنعكاس للإستغلال غير الراشد للموارد وإستخدام تطبيقات زراعية غير مناسبة، إلى جانب عدم الوعي بالآثار الضارة للتلوث البيئي نتيجة إستخدام الكيمياويات الزراعية (المبيدات والأسمدة)، وما تسبب من تلوث للتربة والمياه بل للنظام البيئي ككل، ويبدو ذلك جليا من خلال نسب المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر[3].

---

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص253-254.

[2] بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق"، جامعة الأدرار، الجزائر، 2021، ص36.

[3] لينا صولي، أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في المسار العلوم الإقتصادية، تخصص إتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2015، ص45.

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات متعلقة بطبيعة الحيازة

إن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للإستهلاك العائلي بالدرجة الأولى مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، فقد حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين و القرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد ما، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الإستثمار الفلاحي وتشجيع حملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم (العقار الفلاحي) لإنجاز مشاريعهم من خلال[1]:

- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات إستصلاح الأراضي.
- تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان.
- تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لاسيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

الفرع الثالث: مشاكل ومعوقات متعلقة بالموارد المائية

تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة، ولا غنى عنها، فندرة المياه أو وفرتها تعد أهم العوائق للتوسع الزراعي، سواء كان توسعا أفقيا أو توسعا رأسيا، وبذلك فهي تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى بإعتباره موردا نادرا [2].

إن مشكلة الري من بين المشاكل التي تواجهها وهذا رغم الجهود التي بذلتها الدولة في إعطاء بناء السدود وحفر الآبار أمر فرضته ظروف المناخ شبه القاري الذي يعد ضعيفا نسبيا (200مم) لا يكفي لسد إحتياجات القطاع الفلاحي من المياه، كما أن عملية بناء السدود وحفر الآبار لم تلبي إحتياجات الفلاحة، هذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع خلال مواسم الجفاف ويعرضه إلى خسارة فادحة لا يمكن تغطيتها، وبالتالي اللجوء إلى القروض البنكية عملية دورية في كل موسم.

ونظرا لهذا العجز المائي والإستعمالات غير الرشيدة لهذا المورد فإن فرص إستغلاله وفقا لمعايير الجدوى الإقتصادية تتراجع وتتدهور نوعيته من حيث:

---

[1] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات العمل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص64.

[2] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي –حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، 2015، ص58.

أولا: مشاكل التلوث: إن مشكلة المياه لا تقصر فقط على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب وإنما أيضا ترتبط بنوعية المياه، حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى نفايات الزراعة والإنسان.

ثانيا: مشاكل الملوحة: إن مشكلة التمليح هي من المشاكل العويصة التي تعانيها أغلب المياه، فبعض الأنهار تعاني من التزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليها، كما أن الإسراف في إستنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، بإستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية يؤدي إلى ملوحة الآبار وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي[1].

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود إنخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع إستفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة وإستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة [2].

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية فضلا عن أنه يستخدمها إستخداما سيئا.

فالبذور والتقاوي لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كإنخفاض معدلات الأمطار والأمراض التي تصيب متلف المحاصيل، كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها، ومن جهة أخرى تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد، وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبواصفاتها النوعية الجيدة تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته[3].

أولا: العتاد الفلاحي: تبرز أهمية العتاد الفلاحي من خلال تأثيره الشديد على مستوى الإنتاج والذي يمكن في إنخفاضه أو ضياعه الكامل ومن أجل ذلك يجب اترام المواعيد الدقيقة لإستعماله وخاصة في الظروف المناجية التي

---

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص ص262-263.

[2] صابرة تقرارت، تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر دراسة إقتصادية للفترة 1970 -2016، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2019، ص23.

[3] مسعودي سارة، مصطفى محمد الأمين، المناطق الفلاحية الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحصيل مردوديتها، ملتقى العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة عنابة، المدية، الجزائر، 2021، ص74.

لها تأثير على الموسم الزراعي والتي لا تسمح بأي تأخير أو تقدم في العمليات الزراعي. فالعتاد الفلاحي ضروري لما يقدمه من فعالية في العمل الإنتاجي وذلك من حيث سرعة تنفيذ الأعمال الزراعية وإحترام مواعيد البذور والحرث والحصاد....إلخ[1].

ثانيا: البذور المحسنة: إن نوعية البذور والبيئة المرتبطة بها، يظهر أثرها بوضوح على قيمة الإنتاج ومردودية الهكتار وكذا النوعية في المحصول المزروع، وبما أن الأقاليم مختلفة ومتنوعة في الجزائر فمن الضروري إنشاء مراكز وطنية للشتائل وتحسين البذور لإستصدار أصناف من البذور تتناسب وتتلائم مع التنويع المناخي والبيئي في البلاد، والوصول إلى مستوى إنتاجية وطني مقبول، ومشاركة كامل أقطار الوطن في العملية الإنتاجية الفلاحية من أجل النهوض بالقطاع والإستغلال الأمثل للتنوع المناخي والطبيعي للتربة، إضافة إلى تنمية الشتائل من الصنفين النباتي والحيواني واللذان تحوز الجزائر فيها على مزايا نسبية أو على الأقل ذات جودة معروفة وقبولة وطنيا وخارجيا كمحاصيل التمور واللحوم الحمراء[2].

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تتعلق بالإرشاد والبحث الفلاحي

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى كالمنتجين والزراعيين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، وقد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد بإقدامها على تأسيس معاهد لدراسة البحث في الإقتصاد الزراعي، ووضع البنك للمعلومات وبرامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وكذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء[3].

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسة العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها في هذا المجال.

---

[1] سايح يزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007، ص50.

[2] عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الإكتفاء وإمكانيات التصدير، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص151.

[3] جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد، العدد 14، جامعة علي اونسي البليدة 2، الجزائر، 2018، ص64.

الفرع الأول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

بالإضافة إلى العوائق السابقة، لا ينبغي التغاضي عن نوعية أخرى من المشاكل، والتي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها، سواء كان مجبرا للضرورة، أو لتلبية مصالح خاصة، وكلها تعتبر عوامل إنسانية مسببة في تدهور الأراضي، ومن ثم التأثير السلبي عليها سواء من حيث المساحة أو من حيث النوعية، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا: نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لإرتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق بإتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الإستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع إستثماري.

ثانيا: ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجالها بحيث لا يتوفر أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

ثالثا: إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات[2].

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية

وهي كثيرة إلا أننا سنقتصر على المسائل التالية:

أولا: مشاكل التسويق: يعاني التسويق الزراعي في الجزائر من مشاكل وعيوب كثيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الإحتياجات الفعلية للأسواق المحلية وأسواق التصدير، وإرتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف لكل ذلك، إنعدام تخطيط التصنيع الزراعي المني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلائم الإنتاج مع هذه المتطلبات[3].

---

[1] كوثر دبة، السياسات الزراعية ومعضلة التنمية الإقتصادية في الجزائر، مذكرة تكميلية لشهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، الجزائر، 2017، ص ص77-78.

[2] شويخي هناء، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] بوعقل مصطفى، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية دراسة حالة ولاية غليزان، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2017، ص97.

ثانيا–مشكل التحكم في العقار الفلاحي: يبقى نقص الأراضي والمشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي من أكبر العراقيل والتحديات التي تعترض الفلاحين وأصحاب المستثمرات، إذ أنّ نسبة 80 بالمائة من الأراضي مهملة لكونها ملك لتعاونيات تابعة للدولة، فلا تستغل بما يخدم القطاع ولا يتم منح فرص إستغلالها للخواص مما يصدم طموحاتهم بسبب توقف مشاريعهم، وهو ما يضطر الدولة لتأمين حاجيات شعبها من الغذاء عن طريق الإستيراد[1].

المطلب الرابع: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال مايلي[2]:

- ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا ان ثمرة جهوده هي الإنتاج وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار.
- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.
- العمل على تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته فيما يخص جميع الجوانب.
- التحفيز على الاستثمال في القطاع الفلاحي لضمان زيادة ووفرة الإنتاج

[1] https://www.echarauonline.com 01/05/2023 22 :13.

[2] باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

خلاصة

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر حيث يساهم بشكل كبير في التنويع الإقتصادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة مما يوفر إمكانيات كبيرة لتطوير القطاع الفلاحي كما أن الزراعة في الجزائر متنوعة وتشمل الحبوب مثل القمح والشعير والذرة والأرز وزراعة الخضروات وتربية الماشية وإنتاج الألبان، كما يعمل القطاع الفلاحي كمصدر رئيسي للدخل والتشغيل والمساهمة في التجارة الخارجية.

بالرغم من مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي الا أنه كغيره من القطاعات الأخرى لا يخلوا من المشاكل والمعوقات التي تقف كعائق في سير تطور هذا القطاع ووجوب على الدولة وضع مجموعة من الحلول التي تساعد على النهوض بالقطاع الفلاحي.

خاتمة

خاتمة

أضح قطاع الفلاحة اليوم نشاطا إقتصاديا بارزا وموردا هاما في الجزائر حيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على القطاع الفلاحة في إقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى السلطات الجزائرية لتطوير وتنمية هذا القطاع وخاصة في المناطق التي تمتلك المقومات والإمكانات اللازمة لتكون الجزائر دولة فلاحية بالدرجة الأولى لما تزخر به من مقومات وموارد متنوعة تساعدها على النهوض بهذا القطاع.

كما عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الإستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الإستقلال، ثم الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، لكن ضرورة تحرير الإقتصاد الوطني والتخلي عن التبعية فرض إتجاه آخر يسعى إلى محاولة تبني سياسات وبرامج تنموية لها إتجاه مغاير للنهوض بالقطاع الفلاحي وجعله قطاع يمكن أن تعتمد عليه البلاد في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك من خلال مساهمته في النمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في التشغيل والتجارة الخارجية التي تمكن من الإرتقاء بالقطاع الفلاحي العالمي لمواكبة عصرنة القطاع الفلاحي.

وبعد التطرق إلى الجانب النظري والتحليل ودراسة واقع القطاع الفلاحي بالجزائر والوصول إلى النقائص التي يعاني منها هذا القطاع، توصلنا إلى أسباب تأخره عن مواكبة المستوى الفلاحي الذي تتمتع به باقي دول العالم تم التوصل إلى النتائج التالية:

-تمثل التنمية الزراعية أحد اقطاب التنمية الاقتصادية.

-يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية وتستطيع الجزائر الإعتماد عليه في تحقيق التنويع الإقتصادي والخروج من التبعية النفطية.

-يعتبر قطاع المحروقات شريان الاقتصاد الجزائري ولا يزال القطاع الريعي مهيمنا على النشاط الإقتصادي، رغم الأزمة الإقتصادية التي شهدها ولا يزال يشهدها هذا القطاع وهذا ما دل على ضعف درجة التنويع الإقتصادي.

-بعد الإستقلال شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات عميقة بداية من قانون التسيير الذاتي مرورا بالثورة الزراعية والإصلاحات الفلاحية الذي كان بمثابة حافز وطني هدفه التحرر من الإستغلال وتحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي وتطوير القطاع الفلاحي.

-القطاع الفلاحي الجزائري عبارة عن قطاع ذو إمكانيات جبارة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكنها غير مستغلة بطريقة صحيحة، وهذا راجع الى العديد من العوامل من أهمها سوء التنظيم والاستغلال للموارد الطبيعية والمادية.

-ان اغلب المساحات الفلاحية المستعملة في الجزائر مخصصة اسسا للمحاصيل الكبرى وخاصة الحبوب.

-إن القطاع الفلاحي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المفقودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقى الإهتمام الكافي خاصة ذلك المخصص لقطاع المحروقات.

-رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في ميدان قطاع التمور، ومكانة المرموقة للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية الآن الإحصائيات الأخيرة للفترة المدروسة تشير إلى ضعف نسبة التصدير مقارنة بحجم الإنتاج.

-يلعب القطاع الفلاحي في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل والتجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

-يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الوطني الذي يسهم في تنمية صادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي مازال يتخبط فيها ورغم الزيادة في الصادرات الزراعية للفترة الممتدة من 2010 الى 2020.

-تعاني الفلاحة الجزائرية من معوقات طبيعية على رأسها الجفاف، التصحر، وتملح التربة، إضافة الى معوقات تتعلق بنقص الموارد البشرية.

-رغم المجهودات المبذولة في القطاع الزراعي من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تصل الى المستوى المطلوب لأنها بحاجة الى من يغذيها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

1. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تمثل التنمية الفلاحية إحدى ركائز التنمية الاقتصادية، فرضية **صحيحة** وذلك من خلال استخدام الموارد المناخية والطبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية لا حداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي الذي بدوره يؤدي الى زيادة في الدخل الوطني.

الفرضية الثانية: مشكلة التنظيم تعتبر العائق الأكبر لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر فرضية **صحيحة** حيث ان التنظيم الضعيف او الغير فعال في القطاع الفلاحي هو العامل الرئيسي الذي يحول دون تحقيق التقدم والتطور المطلوب في هذا القطاع حيث توجد مجموعة من المشاكل والمعوقات التنظيمية التي تؤثر سلبا على النجاح والتنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: يساهم القطاع الفلاحي بشكل إيجابي في عملية التنويع الاقتصادي في الاقتصادي الجزائري، فرضية صحيحة حيث انه عندما يتم تطوير وتعزيز القطاع الفلاحي يتم تعزيز التنويع الاقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال المساهمة هذا القطاع في كل من التجارة الخارجية والتشغيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرابعة: التنويع الاقتصادي عملية لابد منها في سبيل تحقيق النهوض الاقتصادي، فرضية **صحيحة**، وذلك من خلال التعرف على أهمية القطاع الفلاحي الذي يعتبر اهم قطاع استراتيجي يساهم في التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على موارده التي تزخر بها الجزائر مما يساعدها على التنوع في الاقتصاد.

2. التوصيات والاقتراحات

على ضوء دراستنا للموضوع وبعد استعراضنا لنتائج المتوصل اليها يمكن في هذا المجال تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات:

-ضرورة التخلص من أحادية الاقتصاد وعدم الإعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.

-تطور البحث العلمي والابتكار في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وخاصة الصحراء الجزائرية لأنها أكثر المناطق المعرضة للشمس في العالم حتى يتسنى لنا توسيع الزراعة في هذه المناطق التي يمكن ان تحقق تطوير في القطاع الفلاحي.

-الحث على الاستغلال العقلاني للموارد الزراعية كالأراضي والمياه من خلال بناء السدود لاستغلال مياه الامطار، وتوسيع استصلاح الأراضي غير المستغلة، بالإضافة الى محاولة استغلال المياه الجوفية التي تحتل المراتب الأولى في العالم لضمان تسهيل عملية الري في المناطق بالأخص الصحراوية.

-ترقية ودعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي فرغم الإجراءات والتحفيزات من طرف الدولة على الاستثمار في الفلاحة، الا انه يعتبر القطاع الأقل جاذبية نتيجة لدرجة المخاطرة التي يمكن ان تعيق العملية كالكوارث الطبيعية.

-وضع خطط وبرامج تنموية أكثر حداثة تساعد في عملية التخطيط الجيد في تسيير القطاع الفلاحي.

-تدعيم وعصرنة القطاع الفلاحي بكل الوسائل المادية والبشرية، وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتي من شانها الدفع بعجلة التنمية الفلاحية عن طريق استخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا الحديثة.

-تكوين الفلاحين والاطارات والاختصاصيين في القطاع الفلاحي بهدف النهوض والارتقاء بالقطاع الفلاحي في المستوى المطلوب.

3. آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع الدراسة والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، نقترح على الدفعات القادمة ان تقوم بالتعمق أكثر في هذا الموضوع، وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية الا وهي:

- اجراء دراسات قياسية بشكل معمق تتضمن فروع القطاع الفلاحي للوقوف على الوضعية الحقيقة له في الاقتصاد الجزائري.
- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي بالجزائر.
- برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع

أولا: الكتب

1. ساعو باية، سيار زبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، ضمن الكتاب الجماعي القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق، جامعة البويرة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.
2. سنوسي سيد أحمد، بلهادي عبد الصمد، واقع القطاع الفلاحي ف الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية القطاع الزراعي نموذجا، ضمن الكتاب الجماعي القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.
3. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 1969.
4. العيداني الياس، بن دومة صفية، أهم الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة، كتاب جماعي، إصدارات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.
5. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، 2007.

ثانيا: المجلات

1. أحمد سواهلية، آدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي، دراسة حالة الجزائر، جامعة الاغواط والجلفة، الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، المجلد 1، 2018
2. باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000 . 2015، مجلة دفاتر، العدد6، سيتمبر 2016.
3. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003.
4. بزازي سامية، دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح، العدد 2، المجلد 4، جامعة قالمة، الجزائر، 2021.
5. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
6. بوعقل مصطفى، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية دراسة حالة ولاية غليزان، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2017،
7. توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، 2017.

8. جبار هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد، العدد 14، جامعة علي اونسي البليدة 2، الجزائر،2018.

9. جميل طاهر، تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة انفط والتعاون العربي، المجلد 28، 2002.

10. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر2018.

11. سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من الإدارة (1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية جمهورية العراق، يونيو (حزيران)2021

12. سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 01، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022.

13. صدام ركابي، فريدة عزازي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة للفترة 1990 – 2015، مجلة المالية للأسواق، المجلد 5، العدد 10، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

14. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.

15. عبد الحكيم بيصار، الهاشمي بن واضح، سياسات وبرامج التنمية الريفية للفترة 2006-2014 ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 33

16. عبد الستار عبد الجبار، موسى رحيق حكمت، ناصر دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية –العراق، العدد 34، 2012.

17. فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، كلية العلوم الإقتصادية، مجلة اقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.

18. فضيلة مزوزي، محمد قويدري، الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 1، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2021.

19. مصطفاوي سفيان، دراسة تحليلية في تأثير المناطق الصناعية في ترقية الصادرات الخارج قطاع المحروقات، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، مجلة الإدارة والمنظمات الاستراتيجية، المجلد 2، العدد 1، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020

20. مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية، مجلة دفاتر، العدد6، 2016

21. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18 العدد 2، الكويت، 2011.

22. يحياوي عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات

1. إبراهيم غديد، استراتيجية العمال الزراعيين من خدمة النشاط الزراعي بين واقعهم العملي والسياسات الزراعية في الجزائر ميدانية بلدية الشراقة منطقة بشاوي، رسالة شهادة الماجستير في علوم الاجتماع، تخصص التنمية والتغذية الزراعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

2. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم (1989-2012)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –3-، الجزائر، 2015.

3. آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة عين البيضاء -325-، شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

4. إيمان زيغة، نصر الدين عثمانية، آفاق التنويع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة حالة: الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-، الجزائر، 2017.

5. إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية –دراسة قياسية لدول شمال افريقيا 1995 الى 2015، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2019

6. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 1018.

7. بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة جالة منتوج القمح، رسالة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

8. بن تومي عبد الجبار، عبدو رمزي، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي _ حالة الجزائر 2000 -2019، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021

9. بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022.

10. بن شيخ صبرينة، قاشي سارة، فعالية النظام المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالمدية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس –المدية، الجزائر، 2018.

11. بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية 2015/2000، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.

12. بن صديق سمير، الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة لحالة الجزائر فترة 1990 -2019، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022.

13. بن طاشي روميساء، مالوسي أحمد، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (1990 -2019)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022.

14. بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019.

15. بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، الجزائر، 2015.

16. بودشيشة مروة، محاولة قياس أثر الاستثمار العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (1990-2015) –دراسة تحليلية قياسية-، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

17. بوزارع حياة، بورافة مروة، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس والمغرب، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2019.

18. بوشيبي محمد الطيب، تطهير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، مذكرة شهادة المستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2019.

19. بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات –الطاقات المتجددة بديلا–، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

20. بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي –حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، 2015.

21. بولفضاوي نسرين ديدية، دور البنوك في دعم نمو القطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت -772، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021.

22. بوليلة وئام، تقدير العلاقة الديناميكية بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2021

23. بيدي مدني، دور الاعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خذه، 2009.

24. تيطوم أيمن، سعادة السعيد، استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمات النفطية–حالة الجزائر، شهادة ماستر منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

25. جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021.

26. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها "دراسة حالة ولاية البويرة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، الجزائر، 2005.

27. جلود فاطمة الزهراء، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

28. جلول هشام، محمودي أحمد أمين، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، مذكرة شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون العقاري، معهد العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، 2017.

29. جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية –دراسة حالة ولاية السعيدة–، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت –، الجزائر.

30. الجيلاني موساوي، علي غيوط، محمد الطيب كرمادي، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 – 2020)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.

31. حاشي أمعمر الأزهر، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

32. حنفي رضوان، بقرمي محمد أمين، دور التجارة الخارجية في ترقية القطاع الزراعة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (2010-2020)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2022

33. حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

34. حيميدة إبراهيم الخليل، الآليات القانونية لتسيير العقار الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة...، الجزائر، 2015.

35. دبار حمزة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية –دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2016)، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2019.

36. دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000 -2014، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016

37. دومي عبد الرؤوف، بوسماحة بلال، القرض الإيجاري كآلية لتمويل القطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2017.

38. رشاء مجدوب، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2010-2015)، مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-، الجزائر، 2019 -2020.

39. زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/ 2018، أطروحة شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2020.

40. الزهرة بشكي، استراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1990 دراسة تحليلية نقدية، مذكرة شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

41. زيدان نعيمة، زواوي رزيقة، دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بني سليمان –بالمدية-، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018.

42. سايح يزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007.

43. سحتوت نادية، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، تخصص قانون عقاري، جامعة باتنة -1-، الجزائر، 2019.

44. سعيداني فواز كمال، براهيمي عبد الرحمان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010 – 2018، شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019.

45. سفيان أرفيس، تقييم التمويل البكي للقطاع الفلاحي دراسة حالة –بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة 904، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.

46. سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة–، شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

47. سلاف ديدوش، الثورة الزراعية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية (1971-1987)، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، الجزائر، 2016.

48. سمية برامقي، آليات تفعيل المؤسسات الناشئة لتحقيق التنويع الاقتصادي دراسة حالة المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020 - 2021.

49. سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر «-إبراهيم سلطان شبوط، الجزائر، 2018.

50. سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، سياسة التنويع الاقتصادية في الجزائر بين الأداء والتقييم – دراسة إحصائية تحليلية، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة.....، الجزائر، 2022.

51. شعيري عبد النور، عامر محمد، دور القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية – للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2015، مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، 2016.

52. شيخ يحي، دور الانفاق الحكومي في تشجيع القطاع الزراعي دراسة تحليلية لدعم إنتاج الحبوب في ولاية السعيدة للفترة 2005 -2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015.

53. صابرة تقرارت، تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر دراسة اقتصادية للفترة 1970 - 2016، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2019.

54. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000 – 2014، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015.

55. صادق الهادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج–خلال الفترة 2000_2012، مذكرة مقدمة كجزء لشهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، الجزائر، 2014.

56. طالبي نجاة، ساجي نورة، دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري "BADR" فرع بشلول –463–، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة–، الجزائر،2019.

57. عامر منصور أحمد، سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990 – 2012، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016.

58. عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانيات التصدير، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.

59. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

60. عزالدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 3، الجزائر، 2012.

61. عقال عبد الحكيم، البحث عن الأمثلية لمردودية الإنتاج في القطاع الزراعي – مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية، رسالة ماجيستر، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

62. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر –3–، الجزائر، 2012

63. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

64. قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر –، الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر، 2012.

65. قموز سيد أحمد، التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وافاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.

66. قيطون مهدي، أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر (2000-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي نمذجة واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2019.

67. كموطي أميرة، بهلول لبنى، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة القطاع الفلاحي بالجزائر، شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2017.

68. كوثر دبة، السياسات الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تكميلية لشهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–، الجزائر، 2017.

69. ليلى شكيمة، مايسة حميد، الثورة الزراعية بوادي سوف وآثارها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة (1971-1988)، مذكرة شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–.

70. لينا صولي، أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في المسار العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2015.

71. محمد خثير، زبير محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، الجزائر.

72. محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية، المجلد 4، الدار العربية للعلوم–ناشرون، لبنان، 2007.

73. مريجة كمال، إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر وتأثيره على الاستثمار، مذكرة شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العقاري، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.

74. معوش إيمان، بن عمراني أماني، انعكاسات السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي على القطاع الفلاحي الجزائري (دراسة حالة القمح) خلال الفترة 2010 -2020، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–، الجزائر، 2022.

75. مقدم رونق، قادري فتيحة، مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة شهادة المستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021 -2022.

76. مناعي حمزة عبد الرحمان، ساهي ابتسام، مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1990 -2019، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي –تبسة، الجزائر، 2022.

77. مولاي حسين، مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

78. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائرية في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

79. وردة مرسي، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي (القمح والحليب نموذجا) خلال الفترة 2000-2016 –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2020.

80. وسام بوسالم، استراتيجية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2021.

81. وهاج عبد الحفيظ، عمل المرأة الريفية في منطقة ترارة – عرش بني مسهل نموذجا – دراسة سوسيو أنثروبولوجية –شهادة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2018.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات الدولية

1. بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق"، جامعة الأدرار، الجزائر، 2021.

2. حمزة بالي، احمد تي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، يومي 30نوفمبر و01 ديسمبر، 2011.

3. طباييية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي المستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008.

4. عماري زهير القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، دراسة قياسية منذ 1980، الملتقى الدولي التاسع استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 23 / 24 نوفمبر، 2017.

5. عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر الملتقى الدولي: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 16-15 نوفمبر 2011.

6. مسعودي سارة، مصطفى محمد الأمين، المناطق الفلاحية الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحصيل مردوديتها، ملتقى العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة عنابة، المدية، الجزائر، 2021.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. https://www.echarauonline.com 01/05/2023 22 :13
2. https://arab-ency.com شوهد يوم 2023/05/09 على الساعة 19:23
3. https://www.marefa.org شوهد يوم 2023/04/15 على الساعة 14:45